البوليس والعالم
بين السلطة والإنسان

رمضان مصطفى سليمان

البوليس بين هيبة السلطة وكوميديا الإنسان

ليس البوليس مجرد جهاز تنفيذي لحفظ النظام، ولا مجموعة من الرجال والنساء الذين يرتدون الزي الرسمي، ويضعون القانون في جيوبهم كأنهم يحملون دفتر المخالفات. إن البوليس، في جوهره، مرآة دقيقة للمجتمع الذي ينشأ فيه؛ فإذا كان المجتمع خائفًا رأيته متوترًا، وإذا كان مرتبكًا رأيته مرتبكًا، وإذا كان المجتمع مولعًا بالمظاهر، فقد تجد الشرطي نفسه منشغلًا بهندام السلطة أكثر من انشغاله بمعناها.

وهنا تبدأ المفارقة: نحن نطلب من إنسان أن يراقب البشر، ثم نمنحه سلطة عليهم، وبعد ذلك نفاجأ حين نكتشف أنه بشر مثلهم! يغضب، ويخاف، ويخطئ، وقد يسيء التقدير، وربما يعود إلى بيته في المساء حائرًا بين تعليمات رؤسائه وصراخ زوجته وفاتورة الكهرباء. ومع ذلك نريده، ما إن يرتدي الزي، أن يتحول فجأة إلى ملاك إداري لا يخطئ ولا يتأثر ولا ينسى ولا يضجر. كأن البدلة الرسمية مصنع فوري للحكمة، وكأن الصافرة عصا سحرية تمنح صاحبها معرفة الخير والشر.

ومن خلال الحوادث المتفرقة التي شهدتها مدن مثل باريس وروما ولندن وميشيغان وبرلين، تتكشف أمامنا حقيقة طريفة ومقلقة في آن واحد: لا يوجد «عالم بوليس» واحد، بل عوالم كثيرة. هناك شرطي يواجه الجريمة كمعركة يومية، وآخر يجد نفسه في موقف عبثي لا يعرف فيه إن كان عليه أن يكتب محضرًا أم يضحك. وهناك مواطن يخاف الشرطة، وآخر يبالغ في الثقة بها، وثالث لا يراها إلا حين يحتاج إلى تصوير فيديو ووضعه على وسائل التواصل، ليبدأ بعدها موسم المحللين والخبراء، وكل واحد منهم يحمل شهادة دكتوراه في الحكم على واقعة لم يشهد منها سوى ثلاثين ثانية.

في باريس، حيث تبدو الشوارع كأنها مشهد مسرحي طويل، قد تتحول حادثة صغيرة إلى نقاش كبير عن الحرية والسلطة. وفي روما، حيث التاريخ نفسه يراقب المارة من فوق الجدران القديمة، يبدو الإنسان الحديث أحيانًا وكأنه لم يتعلم شيئًا منذ عهد الإمبراطوريات سوى طريقة أسرع لتقديم الشكوى. وفي لندن، مدينة القواعد الدقيقة والطوابير الطويلة، قد يصبح السؤال: «هل التزمت بالإجراء؟» أهم من السؤال

الأقدم والأكثر إزعاجًا: «هل فعلت الصواب؟». أما في ميشيغان أو برلين، فتظهر وجوه أخرى للمسألة، تتعلق بالخوف والهوية والثقة والحدود الدقيقة بين حماية المجتمع والسيطرة عليه.

لكن وراء اختلاف المدن والثقافات، يبقى السؤال واحدًا: من يحرس الحارس؟

إنه سؤال بسيط في صياغته، ثقيل في معناه. فالسلطة ضرورية؛ لا يستطيع مجتمع أن يعيش إذا أصبح كل فرد قاضيًا وشرطيًا وحارسًا لنفسه. تخيل شارعًا بلا قانون: كل سيارة تعتقد أن الإشارة الخضراء خُلقت خصيصًا لها، وكل سائق يفسر الأولوية وفق مزاجه، وكل مواطن يحمل في رأسه دستورًا شخصيًا لا يعرفه أحد غيره. ستكون الحرية عظيمة جدًا، إلى درجة أن أحدًا لن يستطيع الخروج من البيت.

لكن السلطة، حين تُترك بلا رقابة، تملك ميلًا غريبًا إلى نسيان سبب وجودها. تبدأ خادمة للنظام، ثم تتصرف أحيانًا كأن النظام خُلق لخدمتها. وهذه هي اللحظة الخطرة: حين تتحول الوسيلة إلى غاية، وحين يصبح احترام القانون أهم من احترام الإنسان الذي وُضع القانون لحمايته.

ومن الناحية النفسية، يعيش الشرطي تناقضًا قاسيًا. فهو مطالب بالهدوء في عالم يصر على اختبار أعصابه، وبالحزم في مجتمع قد يفسر الحزم قسوة، وبالرحمة في وقت قد يعتبر فيه البعض الرحمة ضعفًا. إن الناس يريدون شرطيًا قويًا حين يكون الخطر بعيدًا عنهم، لكنهم يريدونه لطيفًا حين يصبحون هم موضوع السؤال أو التحقيق أو المخالفة. نحب الصرامة دائمًا، بشرط أن تُطبَّق على الآخرين.

وهنا يظهر الوجه الكوميدي للمجتمع: المواطن الذي يشكو من الفوضى قد يكون أول من يركن سيارته في المكان الممنوع، ثم يشعر بإهانة فلسفية عميقة عندما يجد شرطيًا يكتب له مخالفة. وفجأة يصبح القانون «ظالمًا»، والشرطي «متعسفًا»، والنظام كله «في أزمة أخلاقية»، لأن سيادته كان يريد الوقوف خمس دقائق فقط. خمس دقائق، نعم، وهي العبارة السحرية التي تستطيع في كثير من المدن أن تتحول إلى ثلاث ساعات، وربما إلى عصر كامل.

أما اجتماعيًا، فإن علاقة الناس بالشرطة تكشف مقدار الثقة الموجودة في المجتمع. حيث توجد العدالة والشفافية والمحاسبة، تصبح الشرطة جزءًا من الشعور بالأمان. وحيث ينتشر الخوف والفساد

والغموض، تتحول العلاقة إلى جدار من الشك: الشرطي يشك في المواطن، والمواطن يشك في الشرطي، وكل طرف يراقب الآخر، بينما الحقيقة تقف في المنتصف متعبة، لا تجد من يطلب رأيها.

ولهذا لا يكفي القانون وحده لضبط السلوك الإنساني. فالقانون يرسم الحدود، لكنه لا يزرع الضمير. يستطيع أن يمنع اليد من السرقة خوفًا من العقوبة، لكنه لا يستطيع وحده أن يجعل الإنسان يكره السرقة لأنها ظلم. ويمكنه أن ينظم القوة، لكنه لا يستطيع أن يمنح صاحب القوة حكمة استخدامها. إن النصوص مهمة، لكن الإنسان الذي يطبقها أهم؛ فأسوأ قانون يمكن أن يصبح أقل ضررًا في يد شخص عاقل، وأفضل قانون قد يتحول إلى أداة قاسية في يد شخص فقد حسه الإنساني.

إن عالم الشرطة، في النهاية، ليس عالمًا منفصلًا عن عالمنا. الشرطي ليس كائنًا هبط من كوكب السلطة، والمواطن ليس ملاكًا يمر صدفة في شوارع الفوضى. كلاهما نتاج المجتمع نفسه، يحملان عيوبه وخوفه وأحلامه وتناقضاته. وحين نطالب بإصلاح الشرطة، فإننا في الحقيقة نسأل سؤالًا أكبر: كيف نصلح علاقتنا نحن بالسلطة، وبالقانون، وبالمسؤولية؟

ربما لا تكمن الحكمة في أن نخاف الحارس، ولا في أن نقدسه، بل في أن نجعله خاضعًا للقانون الذي يحرسه، وأن نمنحه من الثقة بقدر ما تمنحه المؤسسة من شفافية، ومن السلطة بقدر ما تقابله من مساءلة.

فالمجتمع العاقل لا يريد شرطيًا ضعيفًا، ولا شرطيًا متوحشًا. يريد إنسانًا قادرًا على استعمال القوة دون أن يعشقها، وعلى تطبيق القانون دون أن يختبئ خلفه، وعلى حماية النظام دون أن ينسى أن النظام، في آخر الأمر، لم يُخلق من أجل الزي الرسمي، بل من أجل الإنسان.

وعند هذه النقطة يعود السؤال القديم، ساخرًا وحادًا: من يحرس الحارس؟ والجواب ربما ليس شخصًا آخر يحمل عصًا أكبر، ولا مؤسسة تراقب مؤسسة إلى ما لا نهاية، حتى نجد أنفسنا في جمهورية كاملة من الحراس يراقب بعضهم بعضًا، بينما اللص يمر من بينهم معتذرًا لأنه لا يريد إزعاجهم.

الحارس الحقيقي هو منظومة من القانون والرقابة والضمير والثقافة. وإذا غاب واحد منها، بدأت المرآة تتشقق، ولم نعد نرى وجه الشرطة وحده فيها، بل وجه المجتمع كله.

فضيحة باريس

حين كان الحصن الأمريكي محروساً بثقة ساذجة أكثر من حراسه

تبدأ الحكاية في باريس، لا في تلك المدينة التي تلمع في بطاقات البريد، بل في باريس أخرى؛ باريس السياسة والظلال والمؤسسات الثقيلة التي تحب أن تتحدث عن الأمن كما يتحدث الكهنة عن المعجزات. هناك، في زمن كانت فيه القوة الأمريكية تبدو كأنها قادرة على مراقبة ظلها قبل أن يتحرك، استطاع صحفيان أن يفعلا ما لا يفعله جيش صغير: دخلا إلى معسكر أمريكي شديد الحساسية، وخدعا الحراس، واستوليا على صندوق من قنابل الهاون، ثم حملا الغنيمة، لا إلى مخبأ سري في جبال مجهولة، بل إلى مكتب حاكم المقاطعة.

كان المشهد، في جوهره، أقرب إلى مسرحية سوداء منه إلى عملية عسكرية. صحفيان بلا جيش، بلا دبابات، بلا طائرات، وربما بلا أكثر من الجرأة والقدرة على التمثيل، ينجحان في اختراق مؤسسة مسلحة حتى الأسنان. أما المؤسسة نفسها، فقد كانت تملك البنادق والخوذات واللوائح والأوامر السرية، لكنها، على ما يبدو، نسيت أن تضع قليلاً من الشك في جيب الحارس.

وهنا تبدأ السخرية.

فالدولة الحديثة تستطيع أن تضع الأسلاك الشائكة حول المعسكر، والحراس عند البوابات، والكاميرات في الزوايا، والأختام على الصناديق، ثم يأتي إنسان عادي فيكتشف أن أضعف نقطة في السلسلة ليست السلك ولا القفل ولا الكاميرا، بل الرجل الذي يقف أمامها ويقول في نفسه: «لا بد أن الأمور على ما يرام

إنها لحظة مضحكة ومخيفة في آن واحد. مضحكة لأن ذلك الجبروت كله يمكن أن يتعثر أمام حيلة بسيطة. ومخيفة لأننا نكتشف أن الأنظمة الضخمة، مهما بدت صلبة، تقوم في النهاية على كائن بشري قد يكون متعباً أو ساذجاً أو واثقاً أكثر مما ينبغي.

ومن الناحية النفسية، لا تكشف الحادثة عن «غباء» الجنديين بقدر ما تكشف عن شيء أعمق: هشاشة الإنسان أمام الاطمئنان. الإنسان لا

يُخدع دائماً لأنه لا يرى الحقيقة، بل لأنه يرى ما يريد أن يراه. حين يرتدي شخص زياً مناسباً، ويتحدث بثقة، ويتصرف كما لو أنه ينتمي إلى المكان، تبدأ العيون في التوقف عن السؤال.

وهكذا يعمل الخداع. لا يحتاج المحتال دائماً إلى اختراع عالم جديد؛ يكفيه أن يدخل من الباب الذي تركه الآخرون مفتوحاً.

الجنديان اللذان سُلبا ملابسهما، أو خُدعا في سياق العملية، لم يكونا بالضرورة خائنين أو متواطئين. كانا ضحيتين لواحدة من أكثر نقاط الضعف البشرية شيوعاً: الثقة الآلية. تلك الثقة التي تجعل الإنسان يقول: «أنا في مكان آمن، إذن لا شيء سيحدث». وهي جملة تبدو بريئة، لكنها في عالم الأمن قد تكون أقصر طريق إلى الكارثة.

فالإنسان، حتى حين يحمل بندقية، يبقى إنساناً. والزي العسكري لا يزرع في الرأس عقلاً جديداً، كما أن الشارة الرسمية لا تمنح صاحبها مناعة ضد الحيلة. وربما كانت هذه هي النكتة الكبرى التي صنعتها الحادثة: لقد بدا السلاح أكثر يقظة من حامله.

أما اجتماعياً، فإن الواقعة تفتح نافذة واسعة على طبيعة المؤسسات الكبرى. نحن نميل إلى تخيل المؤسسة الضخمة ككائن خارق، له عين في كل مكان ويد لا تنام. لكن الحقيقة أقل رومانسية بكثير. المؤسسة ليست وحشاً حديدياً؛ إنها مجموعة من البشر، وكل واحد منهم يفترض أن الآخر يؤدي واجبه.

الحارس يثق بالضابط، والضابط يثق بالإجراء، والإجراء يثق بالورقة، والورقة تثق بالختم، وفي النهاية قد يكتشف الجميع أن الختم كان سليماً، والورقة صحيحة، والباب مغلقاً، ومع ذلك خرجت قنابل الهاون في نزهة قصيرة.

وهنا تصبح البيروقراطية بطلة ساخرة للقصة. فكل مؤسسة تحب الأوراق لأنها تمنحها شعوراً بالنظام. لكن الورقة لا ترى، والختم لا يشك، واللائحة لا تركض خلف أحد. وحده الإنسان يفعل ذلك، إذا تذكر أن يفعل.

المجتمع الحديث يعيش على الثقة المنظمة. لا يمكن لكل مسؤول أن يراقب الجميع، ولا لكل جندي أن يشك في كل جندي، ولا لكل دولة أن تفحص كل تفصيل ألف مرة. لذلك يصبح الأمن، في جانب منه، اتفاقاً

صامتاً بين البشر: أنا أقوم بواجبي، وأنت تقوم بواجبك، ونفترض أن النظام يعمل.

لكن المشكلة تبدأ عندما تتحول الثقة إلى نوم.

الثغرة الصغيرة عندئذ لا تبقى صغيرة. قد تبدأ بابتسامة في بوابة، وتنتهي بأزمة سياسية. وقد يبدأ الأمر بصندوق يُسرق في معسكر، ثم تتسع الدائرة، وتتغير الأيدي التي تحمله، وتتجاوز الحكاية حدود المدينة والبلد. وفي الرواية السياسية للأحداث، يصبح الخطأ الإداري شأناً عابراً للقارات، وتتحول الهفوة إلى أثر طويل لا يشبه حجمها الأول.

وهذه واحدة من مفارقات التاريخ: الأحداث الكبيرة لا تبدأ دائماً بخطب كبيرة. أحياناً تبدأ من شخص لم يسأل سؤالاً بسيطاً.

من أنت؟

إنه سؤال صغير، لكنه قد يكون أثقل من صندوق ذخيرة.

فلسفياً، تقودنا الحادثة إلى سؤال أكثر إزعاجاً: هل يمكن بناء نظام أمني كامل؟ يبدو الجواب، مهما حاولت التكنولوجيا أن تجمله، أقرب إلى النفي. لأن كل نظام يصنعه الإنسان يحمل شيئاً من الإنسان: ضعفه، وكسله، وثقته، وخوفه، وقدرته على الخطأ.

يمكن زيادة الكاميرات، لكن من يراقب الشاشات؟ ويمكن تشديد التعليمات، لكن من يقرأها حقاً؟ ويمكن مضاعفة الأقفال، لكن من يضمن أن صاحب المفتاح لن يطمئن أكثر من اللازم؟

التقنية، في النهاية، لا تلغي الإنسان؛ إنها فقط تعطيه أدوات أكثر تعقيداً ليخطئ بها.

ولهذا فإن الأمن الحقيقي لا يقوم على الخوف وحده، ولا على العقوبات، ولا على الأجهزة. إنه يحتاج إلى وعي أخلاقي ومهني يجعل الفرد يشعر بأن موقعه ليس مجرد وظيفة. الحارس الذي يفهم معنى مسؤوليته أخطر، في حماية المكان، من ألف لافتة مكتوب عليها: «ممنوع الدخول.

وربما تكمن الحكمة الساخرة في فضيحة باريس في أنها أعادت الجميع إلى حقيقة قديمة: القوة التي تستعرض عضلاتها كثيراً قد تنسى أن تنظر تحت قدمها. الإمبراطوريات تحسب عدد الطائرات، وتحسب الدول عدد الجنود، وتحسب المؤسسات عدد الكاميرات، لكن التاريخ أحياناً

يضحك من الحساب كله، ثم يرسل صحفيين بحيلة ذكية ليذكّر الجميع بأن الإنسان هو الثغرة الأولى والأخيرة.

إن الحصن لا يسقط دائماً لأن عدوه أقوى منه. قد يسقط لأنه كان مقتنعاً، أكثر من اللازم، بأنه لا يسقط.

وهكذا تظل باريس، في هذه الحكاية، مسرحاً لمفارقة بليغة: مؤسسة عسكرية مدججة بالقوة، تقف عاجزة أمام اختبار بسيط للانتباه. كأن الحدث كله يقول، بسخرية هادئة: لقد حرسوا الأسلحة جيداً، ثم نسوا أن يحرسوا اليقظة.

وفي النهاية، ربما لا تكون الفضيحة في أن صحفيين نجحا في الخداع. الصحفي بطبيعته يبحث عن الثغرة، والمحتال يبحث عن الباب، والعدو يبحث عن الغفلة. الفضيحة الحقيقية أن الباب كان موجوداً، وأن أحداً لم يفكر في إغلاقه.

فكل نظام، مهما ارتفع جداره، يظل في حاجة إلى إنسان يقظ. وكل قوة، مهما تضخمت، تبقى قابلة للهزيمة أمام تفصيل صغير. وبين جبروت المؤسسة وهشاشة الفرد، تقف الحقيقة عارية وبسيطة: ليس أخطر ما يهدد الحصون ما يقف خارجها، بل ذلك الاطمئنان الذي ينام به الحارس وهو يظن أن الجدران ستفكر بدلاً منه.

البوليس بالألوان
حين تتبرّج السلطة لتطارد اللصوص

في عالمٍ اعتدنا فيه أن نرى سيارة الشرطة كأنها قطعةٌ متحركة من الجدية والصرامة ، بل كأنها وجهٌ معدنيّ عابس يقول للمارة: «انتبهوا، القانون هنا»، ظهرت فكرة تبدو، للوهلة الأولى، أقرب إلى نكتة إدارية خرجت من اجتماع طويل وممل. في ولاية ميتشجان الأمريكية، اقترح مدير للشرطة تغيير ألوان سيارات الشرطة إلى ألوان أكثر زهوًا وجاذبية، على أمل أن تكون، على نحو ما، لافتة للنظر، حتى في أعين اللصوص والمجرمين.

وهنا يحق لنا أن نتوقف قليلًا ، لا احترامًا لهيبة الفكرة، بل خوفًا من أن نضحك في المكان الخطأ.

فهل انتهى عصر المطاردة بين الشرطي واللص، وبدأ عصر **التسويق البصري للجريمة؟** هل صار المطلوب من سيارة الشرطة أن تقول للصٍّ المحتمل: «أهلًا بك، نحن هنا، لا تهرب بعيدًا، وانظر إلى ألواننا الجديدة أولًا»؟

لقد كانت سيارة الشرطة، منذ زمن بعيد، رمزًا بسيطًا في معناه: حضور القانون. لا تحتاج إلى أن تكون جميلة، ولا إلى أن تدخل مسابقة في التصميم، ولا إلى أن تحظى بإعجابات على وسائل التواصل. كانت وظيفتها واضحة: أن تصل بسرعة، وأن تُرى بوضوح، وأن تذكّر من يفكر في العبث بأن هناك عينًا مفتوحة، ولو كانت تلك العين مثبتة فوق سيارة سوداء أو بيضاء.

لكن الزمن يتغير، ويبدو أن السلطة نفسها بدأت تعاني من أزمة صورة. لم يعد كافيًا أن تكون قويًا؛ عليك أن تبدو جذابًا أيضًا. لم يعد القانون يطرق الباب بقبضته الثقيلة، بل ربما يلوّح بيده مبتسمًا، مرتديًا ربطة عنق زاهية، ويسأل الخارج عن النظام: هل أعجبك التصميم قبل أن نعتقلك؟

والسخرية هنا ليست في اللون ذاته. فاللون، في النهاية، مجرد لون. السخرية في الفكرة التي تقف خلفه: أن المؤسسة الصارمة اكتشفت

فجأة أن **المظهر جزء من السلطة**، وأن العين البشرية لا تتعامل مع الأشياء كما تتعامل معها الكتب القانونية. فالإنسان يرى قبل أن يفكر، وينجذب قبل أن يحلل، ويتذكر الصورة أحيانًا أكثر مما يتذكر التعليمات.

من الناحية النفسية، لا تبدو الفكرة عبثية تمامًا، مهما حاولت السخرية منها. فاللون لغة صامتة. الأحمر ينبه، والأصفر يلفت، والأزرق يمنح إحساسًا بالهدوء أو الثقة، والألوان الزاهية تخترق المشهد اليومي بسرعة. وربما أرادت الشرطة أن تكون سياراتها أكثر وضوحًا، بحيث لا يختلط حضورها بضجيج الشوارع.

لكن المشكلة تبدأ حين نحمّل اللون أكثر مما يحتمل.

فاللص ، على الأغلب ، لا يقف أمام سيارة الشرطة ليقول: «يا للهول! ما أروع هذا التدرج اللوني، لقد أفسد عليّ خطتي الإجرامية المجرم لا يتحول إلى مواطن صالح لأن سيارة الشرطة أصبحت أكثر أناقة. والسرقة لا تتوقف لأن الطلاء جديد. ولو كان الجمال وحده قادرًا على تهذيب السلوك، لتحولت متاحف الفن إلى سجون، ولأصبح كل لص بعد زيارة معرض تشكيلي مواطنًا مثاليًا.

إن النفس البشرية أكثر تعقيدًا من هذا الاختصار الجميل. الخوف ليس دائمًا أفضل وسيلة للردع، صحيح، لكن الجاذبية ليست عصًا سحرية أيضًا. الإنسان يحترم السلطة حين يشعر أنها عادلة، وواضحة، وقادرة، لا حين تكون سيارتها أجمل من سيارته.

وهنا نصل إلى الجانب الاجتماعي من المسألة.

علاقة الشرطة بالمجتمع لم تعد كما كانت. في أزمنة كثيرة، بُنيت صورة الشرطة على المسافة: هناك السلطة هنا، والمواطن هناك. الشرطي يراقب، والمواطن يُراقَب. الشرطي يأمر، والمواطن يمتثل. وكانت الهيبة تقوم على شيء من البرودة والرهبة، كأن السلطة جدار مرتفع لا يُسمح لك بالاقتراب منه.

أما اليوم ، فهناك محاولة متزايدة لجعل السلطة أقل قسوة في صورتها، وأكثر حضورًا في الحياة اليومية. سيارة الشرطة الملونة قد تكون جزءًا من هذا التحول: محاولة للقول إن القانون ليس وحشًا يقفز من الظلام، وإن رجل الأمن ليس بالضرورة شخصية خرجت من فيلم بوليسي قديم، بوجه عابس وصوت يأمر الجميع بالصمت.

وهذا التحول يحمل معنى مهمًا. فالمجتمع الصحي لا يحتاج إلى أن يخاف المواطن من الشرطة كي يحترم القانون. الخوف قد يصنع طاعة مؤقتة، لكنه لا يصنع ثقة. أما الثقة فتنمو ببطء، من العدالة، والاحترام، وحسن التعامل، والشعور بأن السلطة لا تقف فوق المجتمع، بل تعمل داخله.

ومع ذلك ، لا ينبغي أن نتحمس كثيرًا للألوان، حتى لا نقع في فخ جديد :**تجميل السلطة بدل إصلاحها**.

فالسيارة الوردية ، إن كانت عادلة، لا مشكلة فيها. والسيارة السوداء، إن كانت ظالمة، فلن تصبح ملاكًا لأنها أضافت شريطًا أصفر. الطلاء لا يغسل الأخطاء. والشعار الجميل لا يصلح مؤسسة فاسدة. والابتسامة المرسومة على جانب سيارة الشرطة لا تعني شيئًا لمواطن يشعر أن صوته لا يُسمع.

وهنا يصبح السؤال فلسفيًا أكثر من كونه سؤالًا عن السيارات.

من أين تأتي الهيبة ؟ هل تأتي من الخوف؟ أم من الاحترام ؟

الهيبة التي تقوم على الخوف تشبه تمثالًا ضخمًا قائمًا فوق أرض هشة. يبدو عظيمًا من بعيد، لكنه يحتاج دائمًا إلى مزيد من القوة كي يبقى قائمًا. أما الهيبة التي تقوم على الاحترام فهي أقل صخبًا، لكنها أكثر ثباتًا. لا تحتاج السلطة إلى أن تصرخ كل يوم لتثبت أنها موجودة.

ربما لهذا السبب تبدو فكرة «الشرطة الجميلة» مثيرة للتأمل. ليس لأن الجمال سيهزم الجريمة، بل لأنه يكشف تغيرًا أعمق: السلطة نفسها بدأت تدرك أنها لم تعد تستطيع أن تعيش داخل خوذتها القديمة إلى الأبد. لقد دخلت عصر الصورة، حيث كل شيء يُرى، ويُصوَّر، ويُناقَش، ويُحاكم أحيانًا في ثوانٍ.

لكننا، وسط هذا كله، لا نستطيع مقاومة الابتسام أمام المشهد: شرطي يطارد سارقًا، والسارق يلتفت خلفه، لا خوفًا من القانون، بل ليتأكد من لون السيارة الجديدة. وربما، في مستقبل أكثر عبثية، يصبح السؤال في محضر التحقيق: هل تعرف لماذا أوقفناك؟

فيجيب الرجل : بصراحة، لا. لكن السيارة كانت جميلة جدًا لدرجة أنني لم أستطع تجاهلها .

وهكذا تستمر البشرية في اكتشاف طرق جديدة لمعالجة مشكلاتها القديمة. الجريمة تتطور، والتكنولوجيا تتقدم، والمجتمعات تتعقد، ونحن ما زلنا نختلف أحيانًا حول السؤال الأزلي نفسه : هل نصلح الجوهر، أم نغيّر لون الغلاف ؟

ربما لا بأس في الألوان. بل ربما تكون جميلة ومفيدة ولافتة للنظر. لكن الشرطة، مثل كل سلطة، لا تصبح أجمل لأن سياراتها أصبحت زاهية. إنها تصبح أجمل حين يكون حضورها مطمئنًا، وقوتها منضبطة، وعدالتها مرئية مثل اللون نفسه.

فاللون يمكن أن يلفت العين ، نعم.

أما العدالة وحدها ، فهي التي تستطيع أن تطمئن القلب.

حين يدخل البوليس قفص الاتهام
برلمان روما ومسرح السلطة الغاضبة

في روما، المدينة التي ورثت من التاريخ حبَّ الأعمدة ، والميادين ، والخطب الطويلة ، يبدو أن البرلمان قرر ، في إحدى جلساته العاصفة ، أن يضيف إلى هذا الإرث شيئاً جديداً : **معركة كلامية مجانية ، يدخل إليها الجميع ويخرج منها المنطق محمولاً على نقالة**.

كان السبب في ظاهره بسيطاً ، ككل الأسباب التي تبدأ بسيطة ثم تتحول إلى وحش سياسي ضخم : مقتل عاملين خلال مظاهرات ، واتهام نائب شيوعي للشرطة الإيطالية بالتقصير، بل بالخيانة. وما إن خرجت كلمة « خيانة » من فمه حتى تغير الهواء في القاعة ، ارتفعت الأصوات ، واشتعلت المقاعد ، وتطايرت الكلمات كما تتطاير الصحون في بيت عائلي حين يكتشف الجميع أن المشكلة لم تكن في الطعام ، بل في تاريخ طويل من الغضب المكبوت.

وهكذا ، لم تعد القضية مجرد تحقيق في مقتل عاملين ، صارت معركة حول سؤال أكبر :**من المسؤول ؟ ومن يملك حق الغضب ؟ ومن يحق له أن يرفع صوته أولاً ؟**

في السياسة ، كما في المسرح ، لا يكفي أن تقع المأساة ، يجب أن يأتي من يشرحها ، ومن يفسرها ، ومن يتهم بسببها ، ثم من يتهم المتهم بأنه اتهم بطريقة غير لائقة ، وبعد ذلك، إذا بقي شيء من الوقت ، يمكن التفكير في الضحايا.

حين يصبح البرلمان حلبة

تخيل المشهد : نائب غاضب ، حكومة متحفزة ، نواب يضربون الطاولات ، أصوات متداخلة ، ووجوه حمراء كأن روما كلها دخلت في قدر من البخار السياسي.

إنه البرلمان ، ذلك المكان الذي يفترض أن يكون مصنعاً للأفكار، لكنه يتحول أحياناً إلى **غرفة انتظار كبيرة للغضب الوطني**.

النائب الشيوعي لم يكتفِ بالقول إن الشرطة أخطأت الخطأ ، في السياسة ، كلمة مهذبة أكثر من اللازم ، قال ما هو أثقل وأخطر : إن

هناك خيانة ، وهنا تتغير طبيعة الكلام ، فالخطأ يمكن التحقيق فيه ، أما الخيانة فهي كلمة تدخل القاعة مرتدية درعاً وتحمل سيفاً.

لكن السخرية الحقيقية أن الجميع ، في مثل هذه اللحظات ، يتصرف وكأن الصراخ هو أعلى درجات البرهان. كلما ارتفع الصوت ، ظن صاحبه أن حجته أصبحت أكثر صلابة ، وكأن الحقيقة امرأة خجولة لن تظهر إلا إذا صرخ السياسي في أذنها.

وهكذا تتوقف الجلسة ، أو تكاد تتوقف ، ليس لأن الحقيقة اكتملت ، بل لأن الأعصاب انتهت.

المفارقة أن الشرطة في هذه الحادثة ليست مجرد جهاز يقف على هامش السياسة ، إنها في قلبها تماماً.

فالشرطي ، في الخيال الرسمي ، رجل محايد ، يرتدي الزي ، يحمل القانون ، وينفذ الأوامر ، ثم يعود إلى بيته كأنه لم يمر طوال النهار وسط مجتمع يتصارع على معنى العدالة والحرية والسلطة.

لكن الواقع أقل أناقة.

الشرطة تعمل دائماً في منطقة حساسة ، بين السلطة والشارع. فإذا استخدمت القوة اتُّهمت بالقمع ، وإذا تراجعت اتُّهمت بالعجز ، وإذا أخطأت صارت فضيحة ، وإذا أصابت نادراً ما يقام لها تمثال في ساحة عامة.

إنها مهنة تشبه المشي فوق حبل مشدود ، لكن الجمهور كله يقف في الأسفل ويصرخ : « لا تمِل إلى اليمين ! » ثم يهتف فريق آخر : « لا تمِل إلى اليسار ! ». أما الحبل نفسه ، فلا أحد يفكر في إصلاحه.

من الناحية النفسية ، يكشف هذا المشهد عن أزمة ثقة ، والغضب الشعبي لا ينفجر عادة بسبب حادث واحد فقط ، الحادثة تكون أحياناً مجرد عود ثقاب يقع في غرفة امتلأت بالغاز منذ زمن.

حين يُقتل عاملان ، لا يرى الغاضبون مجرد شخصين ماتا. يرون ، في لحظة واحدة ، تاريخاً من الخوف والاحتقان والشعور بأن السلطة لا تسمع إلا نفسها ، ولذلك يتحول الحادث إلى رمز ، ويتحول الرمز إلى اتهام ، ويتحول الاتهام إلى معركة.

وهنا يصبح الشرطي فرداً يحمل على كتفيه أكثر مما يحتمل فرد واحد : تاريخ الدولة ، وقرارات الحكومة ، وأخطاء القيادة ، وغضب الطبقات ، وذكريات المظاهرات السابقة.

مسكين هذا الرجل. يدخل إلى عمله ليحفظ النظام ، فيكتشف أن **النظام نفسه موضوع نزاع**.

من السهل أن تقول : « لقد أخطأوا لكن من الأكثر تأثيراً أن تقول : « لقد خانوكم. «

الفرق بين العبارتين ليس لغوياً فقط ، بل نفسي عميق، فالخطأ قد يكون نتيجة سوء تقدير ، أما الخيانة فتعني أن أحداً كسر عقداً أخلاقياً.

وهذا ما يفعله الخطاب السياسي في أوقات الاحتقان : إنه لا يكتفي بتفسير الأحداث ، بل يمنحها معنى أخلاقياً حاداً ، يصبح الخصم ليس مجرد مخطئ ، بل شخصاً فاسداً ، أو خائناً ، أو عدواً للشعب.

وهنا تبدأ المشكلة الحقيقية.

فعندما يتحول الخصم إلى شر مطلق ، يصبح الحوار معه نوعاً من الضعف ، وعندما تصبح كل حادثة دليلاً على مؤامرة ، يصبح التحقيق مملاً ، لأن الجميع يعرف النتيجة قبل أن يبدأ.

السياسة عندئذ لا تبحث عن الحقيقة ، بل تبحث عن **العبارة التي تستطيع أن تهزم الخصم في اليوم التالي**.

والجمهور ، بطبيعة الحال ، لا يكره هذا ، فالتفكير الهادئ يحتاج إلى صبر، أما الغضب فهو سريع ، ساخن ، وسهل الهضم ، الحقيقة قد تحتاج إلى ملفات وشهادات وتحقيقات ، أما الاتهام فيحتاج إلى ميكروفون جيد فقط.

هل توجد شرطة محايدة ؟

هنا نصل إلى السؤال الفلسفي الذي يختبئ خلف الضجيج : هل يمكن أن تكون الشرطة محايدة في مجتمع منقسم سياسياً ؟

الإجابة ليست سهلة ، ولذلك لن يحبها السياسيون كثيراً.

الشرطة يمكن أن تسعى إلى الحياد ، ويمكن للقانون أن يضع لها حدوداً ، ويمكن للمؤسسات أن تراقبها ، لكن من الصعب أن تعمل في

فراغ ، فهي جزء من دولة ، والدولة نفسها كائن سياسي ، تحكمها حكومة ، وتتحرك داخل مجتمع مليء بالمصالح والخوف والصراع.

ومع ذلك، فإن الاعتراف بأن الحياد الكامل حلم صعب لا يعني الاستسلام لفكرة أن كل شيء سياسي ، وأن كل سلطة مجرد عصابة ترتدي ربطة عنق.

هنا يكمن الفرق بين الفهم والتبرير.

نعم ، الشرطة تتأثر بالسياسة ، لكن يجب أن تكون هناك قوانين تمنع السياسة من تحويلها إلى عصا خاصة ، ونعم ، الخطأ ممكن ، لكن الخطأ يجب أن يخضع للتحقيق ، لا أن يُدفن تحت السجاد الرسمي أو يُحوَّل إلى خطبة انتخابية.

المجتمع العاقل لا يطلب من الشرطة أن تكون ملائكية ؛ فهذا مطلب غير واقعي ، وربما الشرطة نفسها ستضحك منه قبل أن تكتب تقريراً عنه ، لكنه يطلب منها شيئاً أبسط وأصعب : **أن تكون خاضعة للقانون الذي تطلب من الآخرين احترامه**.

الضحايا الذين يضيعون بين الميكروفونات

وسط كل هذه المعركة ، هناك دائماً من يختفون بهدوء : الضحايا.

العاملان اللذان ماتا قد يصبحان اسميْن في خطاب ، أو رقمين في تقرير ، أو سلاحاً في يد حزب ضد حزب آخر. ويبدأ الجميع في الدفاع عن الحقيقة ، بينما الحقيقة نفسها ، في كثير من الأحيان ، تقف بعيداً وتنظر إلى المشهد بدهشة.

هذه هي المفارقة القاسية في السياسة : أحياناً يبدأ الصراع دفاعاً عن إنسان ، ثم يتحول الإنسان إلى شعار ، وبعد ذلك يصبح الشعار أهم من الإنسان.

لكن الحادثة ، بكل ما فيها من صخب وسخرية ، تكشف حقيقة لا يمكن تجاهلها : **حين تهتز الثقة بين المجتمع وأجهزته ، لا يعود الخطأ خطأً صغيراً** ، يصبح جرحاً قديماً يُفتح من جديد.

إن برلمان روما ، في تلك اللحظة ، لم يكن مجرد قاعة مليئة بالنواب الغاضبين. كان مرآة لمجتمع يسأل السلطة : من يحرسنا من أخطاء الحراس ؟

وسؤال كهذا لا تجيب عنه الشتائم ، مهما كانت بليغة ، ولا الضرب على الطاولات ، مهما بدا مسرحياً. إنه يحتاج إلى مؤسسات أقوى من الغضب ، وإلى قانون أقوى من الولاء ، وإلى شجاعة تعترف بأن السلطة ، حين تخطئ، لا تصبح مقدسة لمجرد أنها سلطة.

ففي النهاية ، قد تهدأ الجلسة ، ويغادر النواب ، ويعود الحراس إلى مواقعهم ، وتنطفئ الأضواء ، لكن السؤال يبقى واقفاً في منتصف القاعة ، كتمثال روماني قديم نجا من كل المعارك :

من يملك السلطة على السلطة ؟

وربما كانت هذه هي المعركة الحقيقية كلها.

حين يرحل المشنقة ويبقى الخوف
الشرطة في مواجهة الرحمة التي لا تحمل عصاً

لم يكن إلغاء عقوبة الإعدام مجرد تعديل بارد في صفحات القانون ، ولا مجرد استبدال حبلٍ بحكمٍ آخر أقل قسوة. كان، في جوهره ، إعلاناً فلسفياً كبيراً يقول إن الدولة ، مهما اشتد غضبها ، ينبغي ألا تتحول إلى نسخة رسمية من قاتلها. غير أن هذا الإعلان الإنساني الجميل ، مثل كثير من الأفكار الجميلة ، اصطدم سريعاً بحائط الواقع ؛ ذلك الواقع الذي لا يقرأ الفلسفة دائماً ، ولا يتأثر كثيراً بخطب الرحمة ، ولا يرفع قبعته احتراماً لحقوق الإنسان قبل أن يضرب حارساً في ممر سجن ضيق.

في لندن ، بعد إلغاء عقوبة الإعدام ، ارتفعت أصوات بعض رجال الشرطة والحراس مطالبةً بقوانين خاصة تحميهم من اعتداءات السجناء. وهنا تبدأ المفارقة الساخرة : المجتمع الذي أراد أن ينقذ المجرم من الموت ، اكتشف أنه يحتاج إلى أن يسأل ، بعد لحظة التصفيق الإنساني الطويلة : **ومن سينقذ الحارس من المجرم ؟**

كأن القانون ، وهو يفتح باب الرحمة ، نسي أن ينظر إلى الرجل الواقف خلف الباب.

فالشرطي ليس تمثالاً برونزياً في ساحة عامة ، ولا شخصية ثانوية في مسرحية العدالة ، إنه إنسان يعود إلى بيته ، وله زوجة تنتظر، أو أم تقلق ، أو طفل يسأل في براءة : هل ستعود اليوم يا أبي ؟ ، لكنه في لحظة الحراسة يتحول ، في نظر القانون ، إلى وظيفة لها رقم وبدلة وتعليمات ، وكأن الخوذة الواقية تستطيع أن تحمي القلب من الخوف ، وكأن العصا قادرة على ضرب القلق حتى الموت.

نفسياً، يمكن فهم قلق رجال الشرطة باعتباره حالة دفاع طبيعية ، لا علامة ضعف أو جبن. فالإنسان الذي يقف يومياً أمام أشخاص ارتكب بعضهم جرائم عنيفة ، يعرف أن الخطأ في عمله لا يعني توبيخاً من المدير أو خصماً من الراتب ، بل قد يعني إصابة أو موتاً ، والخوف هنا لا يسكن في الجسد وحده ، بل يبدأ قبل المواجهة. يدخل إلى النوم ، ويجلس على حافة السرير ، ويرافق الرجل إلى عمله كظل ثقيل لا يظهر في تقارير الوزارة.

والسخرية أن المجتمع يطلب من الشرطي أن يكون شجاعاً بلا خوف ، عادلاً بلا غضب ، قوياً بلا قسوة ، رحيماً بلا تردد ، ثم يتساءل بدهشة إذا انهارت أعصابه في لحظة ما. يريدونه إنساناً حين يدفع الضرائب ، وآلةً حين يقف أمام الخطر ، وحين يخاف، يقال له : هذه طبيعة عملك ، وهي عبارة مريحة جداً لمن يقولها ، إذ لم يُعرف عن كثير من أصحابها أنهم يقضون يومهم خلف باب زنزانة.

لكن الخوف لا يولد دائماً من وجود الخطر وحده ، بل من الشعور بأن الخطر لا يملك نهاية واضحة ، فعقوبة الإعدام ، سواء اتفقنا معها أم رفضناها ، كانت تحمل في المخيال الاجتماعي معنى النهاية القصوى. كانت تقول إن هناك جريمة تبلغ من الخطورة درجة تجعل المجتمع يرسم خطاً أحمر لا يُسمح بتجاوزه ، وبعد إلغائها ، يصبح السؤال أكثر تعقيداً : ما الذي يردع من لا يخشى السجن ، أو من يرى في العنف وسيلة حياة ، أو من فقد ، لأسباب نفسية واجتماعية ، علاقته الطبيعية بالخوف ؟

وهنا لا ينبغي أن نسقط في السذاجة المقابلة ، فنفترض أن كل مجرم هو وحش خرج من الظلام ، وأن كل عقوبة أشد تعني مجتمعاً أكثر أمناً ، فالتاريخ مليء بالعقوبات القاسية ، ولم يكن التاريخ ، رغم ذلك ، جنة يسير فيها الناس وهم يحملون الورود ، الردع ليس مجرد سلّم نصعد عليه كلما زادت الجريمة : عشر سنوات ، إذن عشرون ؛ عشرون ، إذن مؤبد ؛ مؤبد ، إذن مشنقة ! ولو كانت المسألة بهذه البساطة ، لكان القضاء شركة مقاولات متخصصة في بناء السجون ، ولكان الحل لكل أزمة هو شراء مزيد من الأقفال.

اجتماعياً ، تكشف هذه القضية عن انقسام عميق داخل المجتمع الحديث بين صورتين للعدالة ، الأولى عدالة العقاب ، التي تقول إن من يعتدي على المجتمع يجب أن يدفع ثمناً واضحاً ومتناسباً مع جريمته ، والثانية عدالة الإصلاح ، التي تسأل : ماذا نفعل بالإنسان بعد أن يدفع الثمن ؟ هل ندفنه حياً خلف الجدران ؟ أم نحاول أن نفهم كيف صار ما صار إليه ؟

وهنا تبدأ المشكلة الحقيقية : كثيرون يتحدثون عن الإصلاح وكأن الإنسان كتاب مدرسي يمكن تصحيح أخطائه بقلم أحمر . لكن النفس البشرية أكثر تعقيداً. هناك الفقر، والعنف ، والحرمان ، والإدمان ، والتفكك الأسري ، والاضطراب ، والرغبة في الانتقام ، وهناك أيضاً

ذلك الجانب المظلم الذي لا تحبه النظريات كثيراً : قدرة الإنسان ، أحياناً ، على اختيار الشر بوعي كامل.

لذلك فإن الرحمة التي لا ترى الواقع قد تتحول إلى رفاهية أخلاقية. إنها مثل شخص يقف على شاطئ هائج ويعلن أن الأمواج يجب أن تكون لطيفة احتراماً لحقوق السباحين. فكرة نبيلة بلا شك ، لكن البحر ، للأسف ، لم يحضر الندوة.

فلسفياً ، يقف السؤال في منتصف الطريق بين حقين لا ينبغي التضحية بأحدهما : **حق المجرم في الحياة ، وحق الحارس في الأمان** ، وليس من الحكمة أن نضعهما في ميزان بدائي ونقول : حياة مقابل حياة ، فلنختر واحدة ، العدالة الحقيقية أكثر ذكاءً من هذا الاختيار الكسول.

إن إلغاء الإعدام يمكن أن يكون خطوة حضارية بالفعل ، إذا لم يكن مجرد إزالة حبل المشنقة من الساحة وترك الحراس وحدهم في مواجهة النتائج. فالرحمة لا تعني التراخي ، وحقوق الإنسان لا تعني أن الإنسان الخطير يحصل على امتياز أن يكون خطيراً ، يمكن للمجتمع أن يرفض قتل المجرم ، وفي الوقت نفسه يفرض أنظمة صارمة لحماية العاملين في السجون والشرطة . بل إن هذا هو الامتحان الحقيقي للفكرة الإنسانية : أن تحمي الجميع ، لا أن تختار الطرف الأكثر إثارة للشفقة وتترك الآخرين يتدبرون أمرهم.

إن السخرية الكبرى تكمن في أن الحضارة تحب الشعارات اللامعة أكثر من التفاصيل الثقيلة ، من السهل أن نقول : لن نعدم ، أصعب قليلاً أن نسأل: كيف ندير السجون ؟ كيف نحمي الحراس ؟ كيف نعالج العنف ؟ كيف نعيد تأهيل من يمكن تأهيله ؟ وكيف نمنع من لا يمكن الوثوق به من تحويل الرحمة إلى فرصة جديدة للأذى ؟

فالقانون ، في النهاية ، ليس قصيدة عن الفضيلة ، ولا سوطاً دائماً فوق ظهر الإنسان. إنه محاولة متواضعة لتنظيم هذا الكائن العجيب الذي يستطيع أن يبني مستشفى في الصباح ، وأن يهدم حياة إنسان في المساء.

بعد إلغاء الإعدام ، لم ينتهِ السؤال ؛ بل بدأ من جديد ، لم يعد السؤال : **هل يحق للدولة أن تقتل ؟** بل أصبح أيضاً : **كيف تحمي الدولة الحياة ، كل الحياة ، بما فيها حياة من يقفون كل يوم في مواجهة من انتهكوا حياة الآخرين ؟**

وربما تكون الحكمة في ألا نبحث عن انتصار الرحمة على الأمن ، أو الأمن على الرحمة ، بل عن عدالة لا تترك أحداً تحت عجلاتها. فالرحمة بلا حزم قد تصبح سذاجة ، والحزم بلا رحمة قد يصبح وحشية ، أما العدالة الحقيقية فهي ذلك الخيط الدقيق بينهما ؛ خيط يكاد ينقطع كلما حاول المجتمع أن يشده من طرف واحد.

حين يصبح الهارب حصاناً
عبثية الواقع الإنساني بين انهيار اللغة وفوضى الحياة

في مدينة هاوستون ، حيث يفترض أن تكون البلاغات إلى الشرطة واضحة ومحددة ، تقف امرأة أمام مأزق لا يشبه المآسي التقليدية ، فتصف زوجها الهارب بعبارة لا بد أنها أربكت الشرطي ، وأربكت المنطق ، وربما أزعجت بعض الخيول أيضاً : **إنه يشبه الحصان**.

لا «طويل القامة» ، ولا «عريض الكتفين» ، ولا «يرتدي قميصاً أزرق» ، ولا حتى «له شارب كثيف كل ما استطاعت المرأة أن تمنحه للعدالة ، وهي تبحث عن زوجها ، هو هذا التشبيه البديع : **شبيه الحصان**.

وهنا تبدأ الكوميديا السوداء.

فالشرطي ، المسكين ، لم يعد أمامه رجل هارب ، بل أمامه كائن لغوي غامض. هل يبحث عن إنسان يمشي على قدمين أم عن حصان يرتدي بنطالاً ويتهرب من مسؤولياته الزوجية ؟ وهل المطلوب مطاردته في الشوارع أم في الإسطبلات ؟ وهل إذا سمعوا صهيلاً في مكان قريب يفتحون تحقيقاً أم يقدمون له كيساً من الشوفان ؟

إنها لحظة يبدو فيها الواقع أكثر سخرية من كل النصوص الساخرة.

لكن خلف الضحكة تقف حقيقة نفسية مؤلمة. فالإنسان ، حين يتعرض لصدمة عاطفية ، لا يفكر دائماً بطريقة مرتبة. الذاكرة لا تعمل كآلة تصوير ، بل كرسام مرتبك ، يخلط الخطوط بالألوان ، ويضع وجهاً فوق وجه ، ثم ينسى أين وضع الحقيقة. المرأة لم تكن ، على الأرجح ، تحاول كتابة وصف جنائي دقيق ؛ كانت تحاول أن تمسك بصورة رجل بدأ يتسرب من حياتها.

ربما لم تعد تتذكر وجهه جيداً ، لأنها لم تعد تنظر إليه بالعين نفسها.

وهنا يتحول الزوج من شخص له اسم وملامح وتاريخ إلى صورة ذهنية غريبة : حصان.

ليس لأن أذنيه طويلتان بالضرورة ، ولا لأن أنفه يمتلك طموحات فروسية ، بل لأن الخيبة ، أحياناً ، تعيد تشكيل الناس داخلنا. الإنسان الذي نحبّه لا يبقى كما هو حين يؤذينا. يكبر أنفه في الذاكرة ، تتضخم عيوبه ، وتتحول ملامحه إلى كاريكاتير صنعه الألم.

إنها لا تصف وجهه فقط ؛ إنها تصف شعورها تجاهه.

ربما كان هروبه سريعاً ، فبدا لها كحصان انطلق من الحظيرة وترك خلفه الغبار. وربما كان عنيداً ، وربما كان صامتاً ، وربما كانت العبارة كلها مجرد نتيجة طبيعية للحظة انهيار لا تسعف فيها اللغة صاحبها إلا بما يقع أمامه من صور.

وهذا هو الوجه النفسي العميق للحكاية : **حين تنهار العلاقة، تنهار معها دقة الوصف**.

فنحن لا نرى الآخرين كما هم دائماً ، بل كما أصبحوا داخلنا.

أما اجتماعياً ، فالقصة أكثر حزناً مما تبدو. الأسرة ، التي يفترض أن تكون مساحة للأمان ، يمكن أن تتحول في لحظة إلى مسرح للهرب والمطاردة والبلاغات الرسمية. حين يعجز البيت عن حل أزماته داخله ، يدخل الغرباء إلى القصة : الشرطة ، الجيران ، الموظفون ، المحامون ، وربما صحفي يكتب في اليوم التالي عن رجل يشبه الحصان.

وهكذا تنتقل المشكلة من غرفة النوم إلى الشارع.

إنها مفارقة العصر الحديث : نبني البيوت بحثاً عن الخصوصية ، ثم تنتهي أسرارنا في ملفات رسمية. نختار شريكاً لنشاركه العمر، ثم نقف في النهاية أمام موظف غريب نحاول أن نصفه له ، فنكتشف أننا لا نعرف حتى كيف نصف الشخص الذي عشنا معه سنوات.

كيف يبدو زوجك ؟

وهنا يصمت التاريخ كله. ثم تقول المرأة : يشبه الحصان

يا لبؤس العلاقات حين تصل إلى هذه المرحلة. سنوات من الزواج ، وذكريات ومناسبات وخلافات وربما صور عائلية ، ثم تختصر السيرة كلها في حيوان نبيل لا ذنب له في الأمر.

ومع ذلك ، لعل في التشبيه شيئاً أكثر فلسفية مما يبدو. فالحصان رمز للقوة والحرية والانطلاق. والزوج الهارب ، من زاوية أخرى ، كان يمارس حريته بطريقة فوضوية . ترك المكان وانطلق ، بينما بقيت المرأة تحاول أن تعيد الواقع إلى النظام ، فتتصل بالشرطة ، كأن الدولة كلها مطالبة بإعادة شخص قرر أن يخرج من القصة.

لكن هل يستطيع النظام أن يعيد ما قررت الفوضى كسره ؟

هنا يظهر السؤال الفلسفي الأهم :**إلى أي مدى يستطيع العقل أن يسيطر على العبث الإنساني ؟**

الشرطة تحتاج إلى أوصاف دقيقة ، إلى أسماء وعناوين وأدلة. لكن الحياة لا تحترم دائماً استماراتها. فالحياة تأتي أحياناً بامرأة مرتبكة ، وزوج هارب ، وتشبيه بحصان ، ثم تطلب من الجميع أن يتصرفوا بجدية كاملة.

إنها مواجهة غير متكافئة بين البيروقراطية والإنسان.

البيروقراطية تقول: «حدد الطول.« والمرأة تقول: «يشبه الحصان

البيروقراطية تسأل: «ما لون عينيه؟« وربما كانت الإجابة في مكان ما: «لم أعد أحتمل النظر إليهما.«

وهنا نفهم أن المشكلة ليست في ضعف اللغة فقط ، بل في محدودية المنطق نفسه. المنطق يريد لكل شيء مكاناً واضحاً: هذا إنسان، وهذا وصف، وهذه واقعة ، وهذه نتيجة. لكن التجربة الإنسانية أكثر فوضوية. الإنسان كائن قادر على الحب والكذب والهروب والبكاء ، ثم ترك الآخرين يحاولون شرح ما حدث بلغة لا تكفي.

ولعل السخرية الحقيقية ليست في المرأة التي قالت إن زوجها يشبه الحصان ، بل في اعتقادنا أننا نعيش حياة منطقية.

نحن أيضاً نفعل أشياء لا تقل غرابة. نتزوج أشخاصاً لا نعرفهم تماماً ، ثم نستغرب حين نكتشف أنهم غرباء. نطلب من الآخرين أن يفهمونا ، ونحن نعجز عن وصف ما نشعر به. نغضب ، فنصمت. نحب ، فنهرب. نتألم ، فنمزح. وحين تقع الكارثة ، نبحث عن الكلمات ، فتأتي الكلمات متأخرة ، عرجاء، وربما ممتطية حصاناً.

إن هذه الحكاية الصغيرة تكشف حقيقة كبيرة : **العبث ليس استثناءً في الحياة ، بل هو أحد أركانها الخفية**.

نحن نحاول أن نرتب العالم ، لكن العالم يحب أن يترك ورقة في غير مكانها. نحاول أن نكون عقلانيين ، ثم تفسدنا العاطفة. نحاول أن نشرح أنفسنا ، فتخرج منا جملة غريبة تختصر سنوات من الألم.

في النهاية ، قد لا يكون الرجل شبيهاً بالحصان فعلاً. ربما كان رجلاً عادياً جداً. وربما كانت ملامحه طبيعية إلى حد الملل. لكن المرأة لم تكن تبحث عن رسم بورتريه له ؛ كانت تطلق صرخة من داخل ارتباكها.

وهذا هو جمال القصة وقسوتها معاً.

ففي لحظة واحدة ، اجتمع الحب والهرب والشرطة والخيبة واللغة والحيوان في مشهد واحد ، وكأن الوجود كله قرر أن يكتب نكتة فلسفية ، ثم نسي أن يخبرنا أين موضع الضحك.

نضحك ، نعم.

لكننا ، بعد قليل ، ندرك أن المرأة ليست وحدها في ارتباكها. كل واحد منا ، في لحظة ما ، سيقف أمام فوضى لا يستطيع وصفها. سيبحث عن الكلمات ، فلا يجد إلا تشبيهاً غريباً ، أو جملة ناقصة ، أو صمتاً طويلاً.

وحينها ربما نفهم أخيراً أن الإنسان ليس كائناً منطقياً كما يتخيل ، بل مخلوق مرتبك يحاول أن يمنح الفوضى اسماً.

وأحياناً، لا يجد اسماً أفضل من : **إنه يشبه الحصان**

حين تُهزم الهيبة بالضحك
سلطة تخاف من ابتسامة

في باريس ، تلك المدينة التي تعلّمت أن تُخفي جديتها خلف قبعة أنيقة ، وقعت حادثة صغيرة في ظاهرها ، لكنها كبيرة بما يكفي لتضع السلطة كلها أمام مرآة ساخرة.

كان هناك سجين ، ورجل في موقع السلطة ، مدير للبوليس ، وبينهما حديث عابر تحول، فجأة ، إلى مواجهة لا تشبه المواجهات المعتادة.

السجين ، الذي يفترض أن يكون الطرف الأضعف ، لم يطلب عفواً ، ولم يتحدث بخضوع ، ولم ينسحب إلى صمته الآمن. بل اتهم مدير البوليس بالكذب ، مستنداً إلى فارق في العمر. اتهام بسيط ، يكاد يكون أقرب إلى دعابة ثقيلة منها إلى جريمة سياسية. ومع ذلك ، فإن المفارقة كانت جميلة: رجل خلف القضبان يحاكم ، للحظة ، صدق الرجل الذي يملك مفاتيح الأبواب.

وما أظرف السلطة حين تضطر إلى الدفاع عن عمرها!

فالعمر ، في النهاية ، ليس منصباً رسمياً ، ولا يمكن ختمه بخاتم الدولة. وقد يملك المدير رتبة ، ومكتباً ، وحراساً ، وربما وجهاً اعتاد الناس أن يصمتوا حين يظهر ، لكنه لا يملك سلطة على التجاعيد ، ولا يستطيع أن يأمر الزمن بأن يتراجع احتراماً للوظيفة.

وهنا تبدأ السخرية الحقيقية.

فالإنسان ، حين يرتدي المنصب طويلاً ، قد ينسى أحياناً أن الآخرين يرونه بشراً قبل أن يروه مؤسسة. وربما يظن أن هيبته تمتد إلى كل شيء: إلى كلماته ، وإلى تاريخه ، وإلى عمره أيضاً. فإذا جاء سجين ساخر ، لا يملك شيئاً تقريباً ، وقال له ، بطريقة أو بأخرى: «أنت تكذب»، اهتز المشهد كله بسبب جملة صغيرة. إنها مفارقة تستحق التأمل: السجين مقيد ، لكن لسانه حر. والمدير حر ، لكن عليه أن يتحمل لسان السجين.

ولو كان المشهد في مكان آخر ، لربما تحولت الدعابة إلى محضر ، والمحضر إلى تهمة ، والتهمة إلى عقوبة ، ثم وقف الجميع في النهاية يتساءلون بجدية شديدة : كيف يمكن حماية هيبة المؤسسة من رجل ضحك ؟

كأن الهيبة إناء زجاجي هش ، يكسره تعليق عابر!

لكن مدير البوليس لم يفعل ذلك. لم يقرر أن يثبت عظمته بإثبات ضعف خصمه. لم يجعل من منصبه مطرقة تهبط على رأس رجل لا يملك إلا الكلمات. اختار أن يترك الموقف يمر ، وربما أدرك ، في لحظة نادرة ، أن السلطة لا تصبح عظيمة حين تخيف الجميع ، بل حين تستطيع أن تسمع ما لا يعجبها من دون أن تستدعي جيشاً كاملاً للدفاع عن كبريائها.

وهنا ينتصر الإنسان على المنصب.

من الناحية النفسية ، يمكن قراءة موقف السجين بوصفه محاولة لاستعادة شيء من التوازن الداخلي. فالإنسان المسلوب الحرية يبحث ، أحياناً ، عن مساحة صغيرة يشعر فيها بأنه ما زال قادراً على الفعل. قد تكون هذه المساحة كلمة ، أو نكتة ، أو اعتراضاً ساخراً. السخرية ، في مثل هذه اللحظات ، ليست دائماً رغبة في الإهانة ، بل قد تكون وسيلة دفاع.

إنها آخر كرسي يحتفظ به الإنسان في غرفة امتلأت بالسلطة.

وحين يعجز المرء عن تغيير الواقع ، يحاول ، على الأقل ، أن يضحك منه. فالضحك يخفف من ثقل الجدران ، ويجعل السجان أقل ضخامة في عين السجين. وحين يسخر الضعيف من القوي ، فهو لا يسقط القوي بالضرورة ، لكنه يرفض أن يسمح له باحتلال كل مساحة الروح.

أما موقف المدير ، فيكشف نوعاً آخر من القوة : قوة السيطرة على النفس. فمن السهل أن يغضب صاحب السلطة ؛ فالغضب متاح دائماً ، والأوامر جاهزة ، والعقوبات لا تحتاج إلى كثير من الخيال. لكن الأصعب هو أن يتوقف الإنسان لحظة ، وأن يقول لنفسه : هذه مجرد كلمة ، ولن ينهار العالم بسببها.

ربما كان هذا هو الامتحان الحقيقي للسلطة.

فالسلطة التي تخاف من النكتة سلطة قلقة. والسلطة التي ترتعب من سؤال ، أو تعليق ، أو ابتسامة جانبية ، تشبه رجلاً ضخماً يخاف من عصفور. وكلما بالغت في الدفاع عن هيبتها ، بدا واضحاً أنها لا تثق بها كثيراً.

ومن الناحية الاجتماعية ، تطرح الواقعة سؤالاً بسيطاً : ما معنى الاحترام ؟

هل الاحترام هو الصمت أمام صاحب المنصب ؟ أم الوقوف بخشوع حين يدخل ؟ أم خفض الصوت حتى لا تتأذى أذنه من وجود آراء أخرى ؟

الاحترام الحقيقي لا يولد من الخوف وحده. فالخوف يجعل الناس صامتين ، لكنه لا يجعلهم مقتنعين. وقد ينحني الإنسان أمام السلطة في الممر ، ثم يضحك منها في البيت. أما الاحترام ، فهو شيء آخر ؛ هو شعور ينشأ عندما يرى الناس أن القوة لا تحتاج إلى استعراض نفسها كل دقيقة.

المدير الذي يعاقب كل من يزعج صورته ، قد يفرض الصمت ، لكنه لا يفرض التقدير. أما الذي يعرف أن منصبه ليس تاجاً زجاجياً ، وأن كلمة ساخرة لن تسقط الدولة من مكانها ، فهو أقرب إلى احترام الناس ، حتى إن اختلفوا معه.

فلسفياً ، تذكرنا الحادثة بأن السلطة ، مهما ارتفعت ، تظل ظاهرة بشرية ، والبشر كائنات قابلة للخطأ والضحك والارتباك والتناقض. لا يوجد منصب قادر على إلغاء الطبيعة الإنسانية. قد يصبح الرجل مديراً ، أو وزيراً ، أو حاكماً ، لكنه يظل ، في النهاية ، ذلك الكائن الذي يمكن أن يخطئ في حساب عمره ، أو يتلعثم في جملة ، أو يجد نفسه موضوعاً لنكتة لم يكن يتوقعها.

وهنا يكمن جمال التسامح. التسامح ليس ضعفاً في تطبيق القانون ، ولا دعوة إلى الفوضى ، بل هو القدرة على التمييز بين الخطر الحقيقي وبين مجرد خدش في الغرور. ليست كل كلمة معركة ، وليست كل سخرية مؤامرة ، وليست كل ضحكة محاولة لهدم النظام العام.

أحياناً، يا سادة، يكون الضحك مجرد ضحك.

وهذه فكرة تحتاجها المؤسسات كما يحتاجها الأفراد. فحين يصبح كل شيء مقدساً ، يصبح الضحك جريمة. وحين يصبح المنصب أعلى

من النقد ، يتحول صاحبه تدريجياً إلى تمثال؛ والتماثيل، مهما كانت مهيبة، لا تستطيع أن تبتسم.

لعل أجمل ما في هذه الواقعة أنها تعيد الأمور إلى حجمها الطبيعي. سجين قال كلمة ساخرة. مسؤول لم يحولها إلى كارثة. انتهى الأمر. لم تهتز باريس ، ولم تتوقف الشرطة عن العمل ، ولم تسقط هيبة الدولة في نهر السين.

يا لها من مفاجأة !

لقد اكتشف الجميع أن العالم يستطيع أن ينجو من تعليق ساخر.

وهكذا ، تنتصر الحادثة الصغيرة بمعناها الكبير : الإنسان لا يصبح عظيماً لأنه يملك القدرة على العقاب ، بل لأنه يعرف متى لا يستخدمها. والهيبة لا تزداد كلما تجهم الوجه ، بل قد تكبر حين تسمح لنفسك بابتسامة.

فالسلطة التي تضحك على نفسها لا تفقد وقارها ؛ إنها فقط تتذكر أنها، قبل كل شيء، بشرية.

وربما كان هذا هو الدرس الأكثر بساطة وعمقاً : **حين لا تخاف السلطة من الضحك ، يصبح العدل أقل عبوساً ، ويصبح الإنسان ، ولو للحظة ، أقوى من منصبه.**

في الثلاجة
حين يصبح الواجب وجبةً باردة على مائدة الشر

في مدينة برلين ، حيث تبدو الشوارع مرتبة إلى حدّ يجعل الإنسان يظن أن الفوضى تحتاج إلى موعد مسبق كي تزورها ، وقعت حادثة تصلح لأن تكون درساً قاسياً في هشاشة الإنسان ، وفي غرور النظام ، وفي ذلك الوهم القديم الذي يجعل الشرطي يعتقد أن سترته الواقية قادرة على صدّ كل شيء ، حتى غباء البشر وشرورهم.

كان المشهد ، في بدايته ، عادياً إلى حدّ الملل. بلاغ ، تحقيق ، عنوان ، أبواب تُفتح ، وأسئلة تتكرر. واجب يومي يمارسه رجال الشرطة كما يمارس الموظف توقيعه على دفتر الحضور. لم يكن أحد يتوقع أن ينتهي الأمر داخل ثلاجة ، وأن يتحول رجل القانون ، الذي يدخل عادةً إلى الأماكن بحثاً عن الخطر ، إلى ضحية محبوسة معه بين الجدران المعدنية والبرد والصمت.

الجزار المجرم لم يحتج إلى قنبلة ، ولا إلى مطاردة سينمائية ، ولا إلى خطاب طويل يشرح فيه فلسفته الشريرة. يكفي أحياناً باب ثقيل ، ومكان معزول ، ولحظة غفلة. فالشر، للأسف ، ليس دائماً عبقرياً كما تصوره الأفلام ؛ كثيراً ما يكون بسيطاً ، رخيصاً ، ومبتذلاً إلى درجة تثير السخرية. وقد يختبئ خلف مئزر أبيض ، وسكين مطبخ ، وابتسامة مهذبة تقول : تفضلوا، لا يوجد شيء هنا

وهنا تبدأ السخرية السوداء من الحياة : رجال يدخلون مكاناً لحماية المجتمع ، فيجدون أنفسهم بحاجة إلى من يحميهم. الشرطة ، التي يفترض أنها تأتي لتقول للمجرم : انتهى الأمر قد تجد نفسها فجأة خلف باب مغلق ، تقول في سرّها : ألعل أحداً سمعنا قبل أن نتجمد

إنها مفارقة قاسية ، لكنها أيضاً مضحكة بمرارة. فالحياة تحب أن تسخر من الأدوار. الطبيب يمرض ، والقاضي قد يُظلم ، والحارس قد يحتاج إلى حارس ، والشرطي الذي يطلب من الجميع ألا يفتحوا الباب للغرباء قد يجد نفسه هو الذي دخل الباب الخطأ. لا لأنهم أغبياء ، بل لأن

الإنسان ، مهما حمل من خبرة وتدريب وسلاح وتعليمات مكتوبة بعناية ، يظل إنساناً. والإنسان ، للأسف ، كائن يمكن لمقبض باب واحد أن يفسد يومه، وربما حياته.

نفسياً ، تكشف الحادثة عن حقيقة مزعجة: الخطر لا يمنحنا دائماً فرصة للاستعداد. نحن نحب أن نتخيل أنفسنا أبطالاً. نقول : لو حدث كذا فسأفعل كذا. لو هاجمني أحد فسأقاوم. لو شعرت بالخطر فسأهرب. لكن الواقع أكثر وقاحة من خيالنا. فهو لا يقرع الباب قبل أن يدخل ، ولا يرسل رسالة اعتذار قبل أن يبدّل قواعد اللعبة.

الضابط المدرب ، في لحظة الحصار ، يعود إلى إنسانه الأول : جسد يرتجف ، ونَفَس يتسارع ، وعقل يحاول أن يفكر تحت ضغط الخوف. التدريب لا يختفي ، لكنه يصطدم بغريزة البقاء. وهنا تظهر هشاشة الإنسان في أوضح صورها : لسنا أقوياء دائماً ، بل نبدو أقوياء غالباً لأن الظروف لم تختبرنا بعد.

والخوف نفسه ليس جبناً. إنه إنذار داخلي يقول للجسد : انتبه ، أنت لست خالداً. لكن المشكلة أن الإنسان ، عندما يقترب من الخطر ، يكتشف فجأة أن كل الكلمات الكبيرة التي كان يؤمن بها تصبح أصغر. البطولة ، الواجب ، التضحية ، الشرف... كلمات جميلة ، لكنها في لحظة البرد الحقيقي تحتاج إلى قلب يرتجف كي يمنحها معناها.

اجتماعياً ، تقول الحادثة إننا نعيش وسط أقنعة كثيرة. نحن نطمئن إلى المظهر بسرعة مدهشة. نثق في المكان النظيف ، وفي الوجه الهادئ ، وفي صاحب المهنة التي نعتبرها عادية كأن الشر يرتدي دائماً ملابس سوداء ويحمل لافتة كتب عليها: «مرحباً، أنا مجرم

لكن المجرم لا يفعل ذلك ، لحسن حظه ولسوء حظنا. إنه يأكل ويبتسم ويتحدث عن الطقس ، وربما يشتكي من ارتفاع الأسعار مثل أي مواطن محترم. وقد يبيع اللحم في النهار ويخفي في الليل ما لا يريد لأحد أن يراه. وهنا تكمن خطورة الشر الصامت: أنه لا يحتاج إلى إعلان.

المجتمع الحديث يملك كاميرات ، وقوانين ، وأجهزة ، وشاشات لا تنام . ومع ذلك، لا يزال الإنسان قادراً على أن يجد زاوية صغيرة يخبئ فيها جنونه. وكأن الحضارة كلها بنت قصراً ضخماً من القوانين ، ثم نسيت أن تضع قفلاً جيداً على باب النفس البشرية.

والأكثر سخرية أن الناس ، بعد كل حادثة ، يسألون السؤال نفسه: كيف لم يلاحظ أحد ؟ ثم تمر أيام، ويعود الجميع إلى حياتهم ، ويثقون من جديد في المظاهر. فالإنسان لا يستطيع أن يعيش وهو يشك في كل شيء ، ولذلك يختار الطمأنينة ، حتى لو كانت أحياناً مجرد ستارة رقيقة أمام نافذة مفتوحة على المجهول.

فلسفياً ، تضعنا الحادثة أمام سؤال بسيط ومؤلم : هل من يحمي الآخرين محميّ بالقدر نفسه ؟

الإجابة ليست مريحة. فالعدالة فكرة نبيلة ، لكنها لا ترتدي درعاً سحرياً. رجل الشرطة قد يكون في صف القانون ، لكن ذلك لا يمنحه حصانة من الخوف أو الخطأ أو الموت. إن حمل مسؤولية حماية الآخرين يعني ، في أحيان كثيرة ، الاقتراب من الأماكن التي يهرب منها الجميع.

وهنا تبدو التضحية أقل رومانسية مما نحب أن نصفها. ليست دائماً موسيقى وطنية وخطوات ثابتة ورايات ترفرف. أحياناً تكون التضحية مجرد رجل دخل إلى مكان وهو لا يعرف أنه قد لا يخرج منه بسهولة. وقد يكون البطل إنساناً عادياً تماماً ، خائفاً تماماً ، لكنه مع ذلك يؤدي واجبه.

ولعل أقسى ما في الأمر أن الخير لا ينتصر دائماً لأنه قوي ، بل لأنه يصر على الوقوف رغم معرفته بأنه قد يُهزم. وهذه هي المفارقة الكبرى : العدالة ليست طريقاً مستقيماً ، بل طريق مليء بالأبواب المغلقة ، وبعضها ، للأسف ، باب ثلاجة.

ليست هذه الحادثة مجرد قصة جريمة غريبة ، ولا مجرد فصل جديد من فصول الرعب الحضري. إنها مرآة صغيرة نرى فيها أنفسنا : هشاشتنا ، وثقتنا الزائدة ، وخوفنا من المجهول ، وحاجتنا الدائمة إلى من يقف في مواجهة الخطر.

فالشر قد يكون صاخباً ، لكنه أحياناً أكثر رعباً حين يكون هادئاً. قد لا يصرخ ، ولا يركض ، ولا يهدد. قد ينتظر فقط أن يدخل الإنسان إلى المكان الخطأ ، ثم يغلق الباب.

وهكذا ، وسط البرد والصمت والجدران المعدنية ، يتحول الواجب إلى امتحان ، وتتحول الثلاجة من مكان لحفظ الأشياء إلى رمز لعالم يمكن أن تتجمد فيه الطمأنينة في لحظة واحدة.

أما السخرية الأخيرة ، فهي أن الإنسان يقضي حياته كلها يبحث عن الأمان ، ثم يكتشف ، كلما ظن أنه أحكم إغلاق الأبواب ، أن الخطر ربما كان واقفاً في الداخل منذ البداية.

حين يرتدي الإنسان القبعة
البوليس والعالم في مأساة الدور الإنساني

ليس البوليس ذلك الكائن الأسطوري الذي يهبط من السماء وفي يده ميزان العدالة ، ولا ذلك الشيطان الذي يستيقظ كل صباح وفي جيبه قائمة طويلة بأسماء الأبرياء الذين ينوي تعكير يومهم.

إنه، ببساطة مؤلمة ، إنسان يرتدي قبعة ، ويعلّق على كتفه سلطة ، ثم يُطلب منه أن يظل إنساناً كاملاً بينما يتعامل ، كل يوم ، مع عالم لا يتصرف فيه الجميع بقدر كبير من الإنسانية.

وهنا تبدأ المأساة.

فالعالم يحب أن يرى رجل الشرطة حين يحتاج إليه ، ويكره أن يراه حين لا يحتاجه. يريد الناس الأمن ، لكنهم يتذمرون من كل يد تحاول تنظيم الفوضى. يريدون القانون ، بشرط ألا يمر القانون بالقرب من مصالحهم. يريدون الحزم ، لكنهم يفضلون أن يكون الحزم موجهاً إلى الجار ، لا إليهم. وهكذا يقف البوليس في منتصف الطريق ، مثل حارس مرور في مدينة قررت سياراتها أن تكره الإشارات.

إنها مأساة الدور الإنساني : أن تُمنح سلطة ، ثم يُطلب منك ألا تفسدك. أن تُحمّل مسؤولية ، ثم تُحاسَب على كل خطأ ، حتى الأخطاء التي صنعتها ظروف لم تخترها. وأن تقف بين الغاضب والغاضب منه ، وبين الضحية والمتهم ، وبين القانون والواقع ، ثم يأتي الجميع في النهاية ليسألوك ، ببساطة عبقرية: لماذا لم تحل المشكلة ؟

وكأن المجتمع سلّم رجل الشرطة عصاً سحرية ، لا وظيفة شاقة.

في كثير من الحوادث ، يبدو الصراع وكأنه بين البوليس والمجتمع ، بينما الحقيقة أكثر تعقيداً وسخرية. فالشرطة ليست جسماً هبط من كوكب آخر ، بل هي ابنة المجتمع نفسه. تخرج من بيوته ، وتتلقى تعليمه ، وتحمل لغته ومخاوفه وأحكامه المسبقة ونقاط ضعفه. فإذا كان المجتمع غاضباً ، متوتراً ، طبقياً ، عنيفاً ، أو مشبعاً بالشك ، فمن

العجيب أن ننتظر مؤسسة الأمن وحدها لكي تصبح جزيرة من الحكمة البوذية وسط بحر من الأعصاب المشدودة.

نحن أحياناً نريد من الشرطي أن يكون فيلسوفاً عند الغضب ، وقاضياً عند الاشتباه ، وطبيباً نفسياً عند الأزمات ، ومقاتلاً عند الخطر ، وموظفاً مثالياً عند الإجراءات. فإذا أخطأ في لحظة توتر ، وقفنا جميعاً حول الخطأ ، نكبره بعدسات الغضب ، ثم نسأل بدهشة : كيف لإنسان أن يخطئ ؟

إن الإنسان ، يا للسخرية ، هو الكائن الوحيد الذي يعرف أنه ناقص ، ثم يصمم مؤسسات كاملة على افتراض أنه كامل.

لكن الاعتراف بإنسانية الشرطي لا يعني منحه صك البراءة قبل المحاكمة ، ولا تحويل السلطة إلى قداسة. فالسلطة ، مهما كانت ضرورية ، تحمل في داخلها إغراءً خفياً. اليد التي تعتاد إصدار الأوامر قد تنسى ، مع الوقت ، أن أمامها بشراً لا ملفات. والعين التي ترى الجريمة كل يوم قد تصبح أقل قدرة على رؤية البراءة . والخطر الحقيقي يبدأ حين يتحول القانون من وسيلة لحماية الإنسان إلى جدار يختبئ الإنسان خلفه.

السلطة بلا رقابة تشبه سيارة قوية في طريق منحدر : لا يكفي أن يكون السائق حسن النية. النية وحدها لا تصنع فرامل.

ومن هنا تأتي الحاجة إلى المحاسبة ، لا بوصفها انتقاماً من الشرطة ، بل حماية لها وللمجتمع معاً. فالشرطي الذي يسيء استخدام سلطته لا يضر ضحيته فقط ، بل يضعف زملاءه أيضاً ، ويجعل الناس ينظرون إلى المؤسسة كلها بعين الشك. وفي المقابل ، فإن المجتمع الذي يتعامل مع كل رجل شرطة باعتباره خصماً دائماً يساهم في صناعة جدار نفسي بينه وبين من يفترض أن يحميه.

الثقة ، في النهاية ، لا تُفرض بالصافرة ولا تُكتب في محضر رسمي. إنها تُبنى ببطء شديد ، مثل بيت من الحجارة الصغيرة ، ويمكن أن تنهار في لحظة واحدة بسبب تصرف أحمق أو قرار متعجل.

والمثير للسخرية أن الجميع يريد الأمن ، لكن أحداً لا يريد أن يدفع ثمنه الاجتماعي. نريد شوارع آمنة ، لكننا لا نسأل لماذا خرج بعض الناس إلى الجريمة. نريد سجونا أقل، لكننا لا نصلح المدارس والبيوت والأسواق التي تصنع اليأس. نطالب الشرطي بأن يطفئ الحريق ، بينما نحن منشغلون كل يوم بإلقاء المزيد من الحطب.

ثم نصرخ: أين الإطفاء ؟

إن الجريمة ليست دائماً قراراً فردياً معزولاً ، كما أن رجل الشرطة ليس مجرد رقم في مؤسسة. بين الاثنين تاريخ طويل من الفقر والإهمال والخوف والتربية الفاشلة والفرص الضائعة. هناك طفل لم يجد من يسمعه ، فتعلم أن يصرخ. وهناك شاب لم يجد مكاناً في المجتمع ، فقرر أن ينتقم منه. وهناك أسرة أتقنت تعليم أبنائها الخوف ولم تتعلم تعليمهم الحوار. ثم نترك كل ذلك يتراكم سنوات طويلة ، قبل أن نطالب دورية الشرطة بحل المسألة في عشر دقائق.

يا لها من عبقرية إدارية مذهلة!

إن إصلاح عالم البوليس لا يبدأ من تغيير الزي أو زيادة عدد السيارات أو شراء أجهزة أحدث ، على أهمية كل ذلك. الإصلاح الأعمق يبدأ حين نفهم أن الأمن بناء أخلاقي قبل أن يكون ترتيباً إجرائياً. يبدأ من مدرسة تعلم الطفل أن القانون ليس عدواً ، ومن بيت لا يجعل القوة اللغة الوحيدة للحوار ، ومن إعلام لا يعيش على تضخيم الكراهية ، ومن مؤسسات تعترف بأخطائها قبل أن تطلب من المواطن احترامها.

ويبدأ أيضاً من تدريب رجل الشرطة على أن القوة ليست أول اللغة ولا آخرها ، وأن الحزم لا يعني القسوة ، وأن الضعف لا يبرر الظلم ، وأن الخوف ، مهما كان حقيقياً ، لا يمنح الإنسان حق التخلي عن ضميره.

فبين رجل يحمل سلاحاً ومواطن يرفع صوته ، توجد مساحة هائلة اسمها العقل. والمأساة أن هذه المساحة هي أول ما يضيع عندما يشتد التوتر.

ربما لا نستطيع أن نصنع عالماً بلا جريمة ، ولا شرطة لا تخطئ ، ولا مجتمعاً لا يغضب. تلك أحلام جميلة تصلح للخطابات أكثر مما تصلح للحياة. لكن يمكننا أن نصنع عالماً أقل قسوة ، ومؤسسات أكثر شفافية ، وقوانين أكثر عدلاً ، وناساً يفهمون أن الأمن ليس معركة بين «هم» و نحن .

فالشرطي ليس العالم ، لكنه مرآة منه. وإذا كانت المرآة مشروخة ، فربما علينا ، قبل أن نصرخ في وجهها ، أن نتأمل الوجه الذي انعكس عليها.

إن مأساة الدور الإنساني تكمن في أن الإنسان يُطلب منه أن يحرس إنساناً آخر من إنسان ثالث، بينما يحمل الثلاثة جميعاً الضعف نفسه والخوف نفسه وقابلية الخطأ نفسها. ومع ذلك، لا بد من الاستمرار.

لا لأن العالم مثالي، بل لأنه غير مثالي.

وهذا هو السبب الحقيقي لوجود القانون : ليس لأن البشر ملائكة ، بل لأنهم ليسوا كذلك.

حين ينتقم موظف الكهرباء من الشرطة
محضر مخالفة يُطفئ النور ويكشف ظلامًا أكبر

مقدمة: أحيانًا تبدأ الفلسفة من فاتورة كهرباء

ليست كل قصص العالم الكبرى تبدأ بثورة ، أو انقلاب ، أو خطاب تاريخي يهتز له الجمهور. أحيانًا تبدأ القصة بورقة مفقودة ، ودراجة نارية ، وشرطي يؤدي عمله ، وعامل كهرباء يملك سلطة صغيرة على أسلاك كبيرة.

في الهند ، حيث يبدو الواقع أحيانًا وكأنه كاتب ساخر لا يتوقف عن اختراع المفارقات ، وقعت حادثة تصلح لأن تكون درسًا في علم النفس والاجتماع ، وفي الفلسفة أيضًا ، بل وربما في الكوميديا السوداء التي تجعل الإنسان يضحك ثم يتوقف فجأة ليسأل نفسه: «لحظة... هل هذه القصة مضحكة فعلًا ، أم أنها مخيفة ؟

القصة ، في ظاهرها ، بسيطة إلى حد السذاجة : عامل كهرباء يقود دراجته ، فيوقفه شرطي عند نقطة تفتيش ويطلب منه الأوراق الرسمية. الرجل لا يحمل الوثائق معه. الشرطي يحرر مخالفة. وتنتهي القصة ، نظريًا ، كما تنتهي آلاف المخالفات كل يوم : مواطن يدفع ، يتذمر ، يلعن حظه ، ثم يعود إلى بيته ليخبر أسرته أن الشرطة لا تترك أحدًا وشأنه.

لكن بطل قصتنا لم يكن من مدرسة « خذ المخالفة واسكت ». ولم يكن من أنصار فلسفة « القانون فوق الجميع ، وأنا تحت ضغط الدم ». الرجل يعمل في الكهرباء ، وتلك معلومة تبدو عادية ، لكنها في هذه القصة كانت أهم من رقم الدراجة نفسها.

لقد كان الرجل يعرف شيئًا بالغ الأهمية : الذي يملك السلك ، يملك أحيانًا القدرة على تغيير مزاج المؤسسة كلها.

فبعد أن شعر بالغضب من الغرامة ، لم يكتفِ بالاحتجاج ، ولم يكتب منشورًا غاضبًا على وسائل التواصل ، ولم يجلس في مقهى يشرح لأصدقائه كيف أن العالم كله فاسد وأنه وحده ضحية النظام. اختار

طريقًا آخر أكثر درامية ، وأكثر طفولية ، وأكثر عبثية ، وربما أكثر صدقًا في التعبير عن طبيعة الإنسان حين يشعر بالإهانة.

قرر أن يقطع الكهرباء عن مركز الشرطة.

وهنا تبدأ القصة الحقيقية.

من مخالفة مرورية إلى حرب كونية بين العداد والسلطة

بحسب الرواية المتداولة ، كان عامل الخطوط الكهربائية بهاجوان سواروب يقود دراجته في منطقة باريلي بولاية أوتار براديش ، حين أوقفه أحد رجال الشرطة عند نقطة تفتيش. طلب الشرطي منه وثائق تسجيل الدراجة . لم تكن الأوراق معه في تلك اللحظة.

قال الرجل، أو هكذا يمكن أن نتخيل الموقف ، شيئًا من نوع: الأوراق موجودة ، لكن ليست في جيبي الآن .

والشرطي ، الذي ربما كان قد سمع هذه الجملة من ألف شخص قبله ، لم يقرر أن يدخل في قصيدة وجدانية عن الثقة المتبادلة بين المواطن والدولة. حرر مخالفة قدرها 500 روبية.

من الناحية القانونية ، تبدو المسألة واضحة. لا أوراق ، إذن مخالفة. لا تحتاج القضية إلى سقراط ولا إلى محكمة العدل الدولية.

لكن القانون شيء ، والشعور الإنساني شيء آخر.

فالإنسان لا يغضب دائمًا بسبب ما حدث ، بل بسبب الطريقة التي يفسر بها ما حدث. قد يدفع شخص غرامة أكبر من ذلك ويضحك ، بينما قد يدفع آخر مبلغًا صغيرًا ويشعر أن الكون كله تآمر عليه منذ لحظة ولادته.

وهكذا لم يرَ عامل الكهرباء في الغرامة مجرد إجراء قانوني ، بل رآها ، على الأرجح ، بوصفها إهانة شخصية. لم يعد الشرطي موظفًا يطبق القواعد ، بل صار في ذهنه ممثلًا لسلطة متعجرفة. ولم تعد المخالفة ورقة ، بل تحولت إلى جرح صغير في الكرامة.

والإنسان ، حين يُصاب في كبريائه ، قد يفعل أشياء لا يفعلها لو أصيب في جيبه. فالجيب يحسب. أما الكرامة الغاضبة فلا تعرف الحساب.

وهنا ، بدل أن يعود الرجل إلى المنزل ، ويحضر أوراقه ، ويدفع المخالفة ، ويقول لنفسه في المرة القادمة سأضع الملفات تحت مقعد الدراجة ، بدأ عقل آخر في العمل.

عقل الانتقام.

الانتقام : عندما تتحول القدرة المهنية إلى لعبة أطفال غاضبين

كل إنسان تقريبًا لديه حلم صغير بالانتقام ، حتى أكثر الناس هدوءًا. الفرق ليس في وجود الرغبة ، بل في القدرة على تنفيذها.

موظف البنك الذي يغضب من زبون لا يستطيع أن يغلق البنك فوق رأسه.

المعلم الذي يتشاجر مع جارٍ لا يستطيع ، عادة ، أن يحذف اسم الجار من الوجود المدرسي.

أما عامل الكهرباء ، إذا غضب من مؤسسة ، فالأمر أكثر إثارة. لديه زر. أو قاطع. أو سلك.

وهذه، في لحظة غضب ، قد تصبح أدوات فلسفية شديدة الخطورة.

قرر الرجل ، بالتعاون مع آخرين ، أن يرد على مركز الشرطة بطريقة يفهمها الجميع : قطع التيار الكهربائي.

يا لها من بساطة مدهشة !

شرطة تفرض غرامة على رجل لأنه لم يحمل أوراقًا.

الرجل يفرض على الشرطة غرامة وجودية اسمها : عيشوا الآن بلا كهرباء .

إنها عدالة بدائية ، لكنها منطقية داخل عقل الغاضب.

أنت عطلت يومي ؟ سأعطل مصابيحك.

أنت أخذت مني 500 روبية ؟ سآخذ منك الضوء.

أنت طلبت أوراقي ؟ حسنًا، ابحث الآن عن الشمعة.

وهنا تصل السخرية إلى ذروتها. فالشرطة ، وهي المؤسسة التي يُفترض أنها تمثل النظام ، تجد نفسها في موقف شديد الغرابة : مركز

شرطة بلا كهرباء ، لأن شخصًا خالف القواعد المرورية قرر أن يطبق قانونًا خاصًا به.

إنها ليست مجرد حادثة. إنها مسرحية قصيرة عن الإنسان حين يحصل على قليل من السلطة.

نحن جميعًا ، في لحظة ما، نؤمن بالعدالة إلى أن تصبح العدالة ضدنا.

المفارقة الكبرى: من يسرق الكهرباء هنا ؟

لكن القصة لا تتوقف عند هذا الحد.

فالعامل ، وهو يدافع عن نفسه ، أشار إلى مفارقة أكثر إثارة : أن مركز الشرطة نفسه ، بحسب ما نُسب إليه ، كان يستخدم الكهرباء من دون عداد ، أي إن هناك شبهة استخدام غير قانوني للكهرباء.

وهنا، لو كانت الحياة فيلمًا كوميديًا ، لتوقفت الكاميرا لحظة.

شرطي يقول للمواطن : أين أوراقك ؟

والمواطن ، بعد أن أطفأ الأنوار ، يرد : وأين عدادكم ؟

وهنا يصبح المشهد أشبه بمباراة بين مخالفتين ، أو حوارًا فلسفيًا بين شخصين يقف كل منهما فوق خطأ الآخر.

الأول يقول : القانون لا يسمح لك بالقيادة بلا مستندات.

والثاني يقول : والقانون لا يسمح لكم باستهلاك الكهرباء بلا عداد.

وفجأة لا نعرف من هو المخالف ومن هو الحارس ، ومن هو الضحية ومن هو المنتقم.

لكن الأخطر من الحادثة نفسها هو ما تكشفه من حقيقة اجتماعية بسيطة : احترام القانون يصبح هشًا عندما يشعر الناس أن القانون لا يُطبق على الجميع بالطريقة نفسها.

فالإنسان قد يقبل العقوبة إذا شعر أنها جزء من نظام عادل. لكنه يبدأ في التمرد حين يعتقد أن هناك قانونًا للمواطن العادي ، وقانونًا آخر للمؤسسة ، وقانونًا ثالثًا لمن يعرف من يجب أن يعرفه.

وهنا تتحول الغرامة الصغيرة إلى رمز كبير.

التحليل النفسي : لماذا لم تكفه الغرامة ؟

من الناحية النفسية ، الانتقام ليس دائمًا رغبة في إيذاء الآخر فقط. كثيرًا ما يكون محاولة لاستعادة التوازن الداخلي.

حين يشعر الإنسان بأنه تعرض للظلم أو الإهانة ، يتولد داخله شعور بالعجز. والإنسان يكره العجز.

إنه يستطيع تحمل الألم أحيانًا ، لكنه لا يحتمل بسهولة أن يشعر بأنه لا يملك أي تأثير.

لذلك يبحث عن فعل يعيد إليه إحساس السيطرة.

والعامل في قصتنا كان يملك وسيلة مثالية.

لقد شعر أن الشرطي يملك سلطة عليه في الشارع.

لكن العامل يملك سلطة على الكهرباء.

وفي عالم الانتقام ، لا توجد مهنة صغيرة.

كل وظيفة تتحول إلى سلاح محتمل إذا امتزجت بالغضب.

الطبيب الغاضب قد يبالغ في استخدام لغته الطبية ليخيف الناس . الموظف الغاضب قد يضع ملفك في أسفل الكومة . مدير الإنترنت الغاضب قد يجعل الجميع يكتشفون فجأة قيمة الاتصال.

أما عامل الكهرباء ، فقصته واضحة جدًا: لا أستطيع إلغاء مخالفتك، لكن يمكنني أن أذكرك بأنك أيضًا تحتاج إلى الضوء.

هذا هو جوهر الانتقام : إعادة ترتيب ميزان القوة ، ولو بطريقة مؤقتة ، ولو بطريقة سخيفة ، ولو كانت النتيجة أن يظلم الإنسان آخرين لا علاقة لهم بالمشكلة.

والغضب لا يحب التفاصيل . الغاضب لا يقول: هذا الشرطي هو الذي حرر المخالفة ، ولذلك سأناقشه معه .

لا.

الغاضب يقول : المؤسسة كلها ستدفع الثمن .

ولهذا يصبح الانتقام غالبًا غير عادل ، حتى عندما يبدأ من شعور بالظلم.

التحليل الاجتماعي : مجتمع يطالب الجميع بالقانون، بشرط ألا يزعجه القانون

هذه القصة الصغيرة تحمل صورة مصغرة لعلاقة معقدة بين الفرد والمؤسسة.

المواطن يريد من الشرطة أن تحترم القانون ، وأن تحميه ، وأن تعامل الجميع بعدالة.

والشرطة تريد من المواطن أن يحمل أوراقه، ويحترم التعليمات، ويلتزم بالقواعد.

والمشكلة تبدأ عندما يتحول كل طرف إلى واعظ قانوني للطرف الآخر ، بينما يبحث عن استثناء لنفسه.

الإنسان كائن غريب. يكره الفوضى عندما يصنعها غيره.

ويحب المرونة عندما يحتاج إليها هو.

نريد شرطيًا صارمًا مع الآخرين ، لكنه متسامح معنا.

نريد موظفًا يرفض الواسطة ، إلا إذا كانت الواسطة تخص ابن عمنا.

نريد الكهرباء منظمة ، إلا إذا أردنا توصيل سلك إضافي بشكل مؤقت

نريد القانون قويًا ، لكن ليس قويًا إلى الدرجة التي يطلب فيها منا حمل أوراقنا.

وهكذا نجد أنفسنا جميعًا نعيش في منطقة رمادية واسعة ، ثم نشعر بالدهشة عندما تصبح المؤسسات رمادية مثلنا.

عامل الكهرباء ، في النهاية ، لم يخترع هذا التناقض. هو فقط مثله بطريقة مسرحية مضحكة.

لقد قال ، من دون أن يدري، شيئًا بالغ الأهمية : إذا كان كل واحد منا سيستخدم سلطته للانتقام الشخصي ، فلن يبقى قانون ، بل ستبقى مجموعة من الناس يطارد بعضهم بعضًا بما يملكونه من مفاتيح وأختام وأسلاك.

الشرطي يملك دفتر المخالفات. عامل الكهرباء يملك القاطع. موظف البلدية يملك التصريح. الموظف في الإدارة يملك الملف.

وفي النهاية ، يصبح المجتمع كله لعبة كبيرة من يملك الزر ؟ .

حين يصبح الغضب مهندسًا عبقريًا

هناك أيضًا جانب طريف لا يمكن تجاهله.

الغضب يجعل الإنسان مبدعًا بطريقة لا يفعلها الهدوء.

حين يكون الإنسان مرتاحًا، يفكر في الغداء.

وحين يغضب ، قد يخترع خطة انتقام تحتاج إلى اجتماع ، وتنسيق ، وزملاء ، وتنفيذ ، وربما شخص يقف بعيدًا ويراقب المشهد.

أي أن الرجل لم يقل لنفسه فقط: أنا غاضب

بل يبدو أن الغضب انتقل إلى مرحلة التخطيط.

وهنا نسأل بسخرية : كم مشروعًا في العالم فشل لأن أصحابه لم يمتلكوا الحماس الذي يمتلكه إنسان غاضب من مخالفة مرورية ؟

ربما لو استُخدمت طاقة الانتقام في التنمية ، لحُلَّت مشكلات كثيرة.

هناك أشخاص لا يستطيعون الوصول إلى العمل في الوقت المحدد ، لكنهم يستطيعون الوصول إلى خصمهم في المكان المناسب ، والوقت المناسب ، وبخطة لا تخطر على بال جهاز استخبارات.

إن الغاضب يتحول أحيانًا إلى مدير مشروع ممتاز.

المشكلة فقط في طبيعة المشروع.

هل كان الرجل مخطئًا أم كان النظام مضحكًا أكثر منه ؟

من السهل أن نقول إن العامل أخطأ. ومن ناحية المبدأ، هذا صحيح.

المخالفة، إن كانت قانونية، لا تبرر الانتقام.

ولا يمكن أن يصبح كل موظف غاضب حاكمًا على مؤسسة يختلف معها.

فلو أن كل شخص استخدم أدوات عمله للانتقام الشخصي ، لتوقفت الحياة خلال أسبوع.

تخيلوا سائق الحافلة الذي يتشاجر مع موظف حكومي فيغير خط السير حتى لا يصل الرجل إلى منزله.

وتخيلوا موظف المياه الذي يتعرض لمخالفة فيقرر أن يجعل الحي كله يعيش يومًا تأمليًا بلا ماء.

وتخيلوا موظف الإنترنت الذي يختلف مع مطعم فيقوم بفصل الشبكة عنه ليلة المباراة النهائية.

سنعيش جميعًا في جمهورية الانتقام المهني.

لكن، في المقابل ، لا ينبغي أن نضحك على العامل وحده وننسى السؤال الأكبر : لماذا شعر أن هذا هو الرد المناسب ؟ وهل كانت هناك أسباب أخرى جعلته يشعر بأن السلطة التي عاقبته ليست ، في نظره ، مؤهلة أخلاقيًا للحديث عن القانون ؟

هنا يجب أن نفرق بين تفسير السلوك وتبريره.

يمكننا أن نفهم الغضب من دون أن نبرر الفعل. يمكننا أن نرى التناقض من دون أن نسمح للفرد بتطبيق العدالة بيده. ويمكننا أن نضحك من المفارقة ، من دون أن ننسى أن وراء الضحك مشكلة حقيقية : ضعف الثقة بين المواطن والمؤسسات.

فلسفة القاطع الكهربائي

ربما أهم ما في هذه الحادثة أنها تقدم صورة فلسفية بسيطة.

كل إنسان يحمل في داخله «قاطع كهرباء» خاصًا به.

حين يغضب ، يريد أن يطفئ شيئًا عند الآخر.

شخص يقطع الكلام. وآخر يقطع العلاقة. وثالث يقطع المساعدة.

ورابع يقطع الطريق.

والعامل الهندي ، لأنه رجل عملي ، اختصر المجاز كله وفعلها حرفيًا.

لقد قطع الكهرباء فعلًا.

كأنما قال للعالم : لماذا أستخدم الرموز وأنا أملك القاطع ؟

وهنا تكمن المفارقة الجميلة. فالانتقام يعد الإنسان دائمًا بالراحة ، لكنه غالبًا يتركه داخل دائرة جديدة من الصراع.

أنت تؤذيني. فأؤذيك. فترد عليّ. فأرد عليك.

ثم نحتاج إلى لجنة تحقيق لمعرفة من قطع ماذا ، ومن بدأ أولًا ، ومن كان يحمل الأوراق ، ومن كان يحمل العداد ، ومن الذي بقي أصلًا في الظلام.

وهكذا نكتشف أن أسهل شيء في العالم هو قطع الكهرباء ، وأصعب شيء هو إعادة النور إلى العلاقات.

أطفأ المركز، لكنه أضاء مفارقة كبيرة

ربما ستبقى هذه القصة مجرد خبر طريف في أرشيف الغرائب. سيقرأها الناس ، يضحكون ، ويرسلونها إلى أصدقائهم مع تعليق ساخر من نوع: لا تغضب عامل الكهرباء .

لكن وراء الضحك درس بسيط وعميق.

القانون لا يصبح محترمًا لأنه مكتوب فقط ، بل لأنه يبدو عادلًا في عيون الناس. والسلطة لا تكتسب هيبتها بالصراخ ، بل بالقدرة على إقناع المواطن بأن القواعد تسري على الجميع.

أما الفرد ، فعليه أن يدرك أن الشعور بالظلم لا يمنحه رخصة ليصبح ظالمًا بدوره.

عامل الكهرباء كان يستطيع أن يعترض ، أو يقدم أوراقه ، أو يسلك طريقًا قانونيًا إذا كان يرى أن هناك خطأ. لكنه اختار الطريق الأسرع ، وهو طريق الانتقام.

وربما كان يعتقد أنه انتصر حين غرق مركز الشرطة في الظلام. لكنه ، من دون أن يقصد ، قدم لنا مشهدًا ساخرًا عن عالمنا كله.

عالمٌ يطلب فيه كل طرف من الآخر أن يحترم القانون ، بينما يقف هو خلف ظهره يبحث عن استثناء صغير.

شرطي يطلب الأوراق. عامل يطلب العداد. مركز شرطة يحتاج إلى كهرباء. ورجل غاضب يملك المفتاح.

وهكذا، بين مخالفة قيمتها 500 روبية وقاطع كهربائي ، خرجت فلسفة كاملة من قلب حادثة تبدو تافهة.

فربما لا يكون السؤال الأهم هو: من كان على حق ؟

بل : ماذا يحدث للمجتمع عندما يقرر كل إنسان أن العدالة هي الشيء الذي يطبَّق على الآخرين، أما هو فله دائمًا ظرف خاص؟

عندها لن نحتاج إلى انقطاع كهرباء كي نعيش في الظلام.

سنكون قد وصلنا إليه بالفعل.

شرطة المرور تسأل: لماذا خالفت؟
والمواطن يجيب: لأن الحياة نفسها مخالفة مرورية!

في بعض البلدان ، حين تتجاوز إشارة المرور الحمراء ، تتعامل الدولة مع الأمر كما لو أنك ارتكبت خطأ بسيطًا يحتاج إلى ورقة ، وختم ، وغرامة ، وربما محاضرة قصيرة عن قيمة النظام. أما في أماكن أخرى ، فإنك لا تخالف القانون فقط ، بل تدخل في مسابقة وطنية مرتجلة اسمها :**اخترع عذرًا قبل أن يصل الشرطي إلى نافذتك**

وهكذا، يبدو أن شرطة دلهي في الهند قررت أن تفتح باب الاعترافات، أو باب الكوميديا، أو ربما باب الطب النفسي الجماعي، حين سألت المواطنين عبر وسائل التواصل عن أكثر الأعذار غرابة وإبداعًا التي يقدمها السائقون لتبرير مخالفة قواعد المرور.

كان السؤال بسيطًا :**لماذا خالفت ؟**

لكن الإجابات ، كما يحدث دائمًا عندما يُترك الإنسان وحده أمام ضميره وخياله ، لم تكن بسيطة على الإطلاق.

فقد ظهر المواطن فجأة شاعرًا ، ومحاميًا ، وفيلسوفًا ، وضحية ظروف ، وبطل قصة رومانسية ، وأحيانًا شخصًا يعتقد أن قوانين الفيزياء نفسها يجب أن تتفهم وضعه النفسي.

فالإشارة الحمراء ، في نظر بعضهم ، ليست أمرًا بالوقوف ، بل اقتراحًا يحتاج إلى مناقشة.

والخوذة ليست وسيلة للسلامة ، بل إكسسوارًا شخصيًا يخضع للمزاج العام ودرجة حرارة الرأس.

أما السرعة، فهي مفهوم نسبي؛ فما يراه الشرطي «قيادة متهورة»، يراه السائق «تأخرًا بسيطًا في الوصول إلى موعد مهم جدًا لا يمكن شرحه الآن

ومن هنا يبدأ المسرح.

تقول قواعد المرور ، في جوهرها ، شيئًا بسيطًا للغاية: لا تسرع كثيرًا ، لا تتجاوز الإشارة ، لا تقُد بطريقة تعرض نفسك والآخرين للخطر ، وضع خوذتك وحزامك ، ثم اذهب إلى بيتك سالمًا، واشكر الله أنك لم تتحول إلى خبر عاجل في نهاية نشرة المساء.

لكن الإنسان، وهو ذلك الكائن الذي استطاع أن يخترع الطائرة والهاتف والإنترنت، لم يتمكن حتى الآن من اختراع علاقة مستقرة مع عبارة : **ممنوع**

كل ممنوع يثير داخله سؤالًا صغيرًا :نعم ، نعم ، ممنوع... لكن هل المنع يشملني أنا شخصيًا ؟

وهنا تبدأ الفلسفة الشعبية.

فالسائق الذي يمر من الإشارة الحمراء لا يقول عادة: لقد أخطأت ، آسف

هذه جملة قصيرة جدًا ، بسيطة جدًا ، ومباشرة إلى حد يثير الشك.

لا ، لا بد من قصة.

والقصة يجب أن تحتوي على عناصر أساسية : ظرف طارئ، قلب مكسور، أم مريضة ، صديق ينتظر، مدير غاضب ، موعد مصيري ، طفل يبكي ، هاتف نفدت بطاريته ، أو على الأقل قطة نظرت إليه بطريقة جعلته مرتبكًا.

إن الاعتراف بالخطأ عمل شاق. أما اختراع عذر ، فهو مساحة مفتوحة للإبداع.

ولهذا ، كان من بين الأعذار الساخرة التي تداولها الناس تعليق أحد المواطنين الذي قال ، في ما معناه : **يا سيدي، صديقتي تنتظرني، وإذا تأخرت ستنفصل عني... وقد نجح هذا العذر في كل مرة!**

وهنا يجب أن نتوقف قليلًا.

ليس لأن العذر مقنع. بل لأنه يكشف مأساة الإنسان المعاصر كلها.

رجل يقف بين قوتين عظيمتين : إشارة مرور حمراء من جهة ، وصديقة غاضبة من جهة أخرى. والرجل ، كما يبدو ، اختار أن يخاف من الصديقة أكثر من خوفه من قانون المرور.

فالقانون قد يحرر مخالفة. أما الصديقة، فقد تحرر بيان استقلال.

الشرطي قد يقول: «ادفع الغرامة.»

أما الصديقة فقد تقول: «نحن بحاجة إلى مساحة.»

ولا توجد مخالفة مرورية في العالم ، مهما كانت قيمتها ، أشد رعبًا من هذه العبارة الأخيرة.

من الناحية المنطقية ، الأمر واضح: اللون الأحمر يعني توقف لكن المنطق شيء ، وعقل الإنسان خلف عجلة القيادة شيء آخر.

فعندما يكون الإنسان مسترخيًا ، يؤمن بالقانون والنظام والسلامة العامة. وعندما يكون متأخرًا عشر دقائق ، يبدأ في إعادة تفسير الحضارة الإنسانية كلها.

الإشارة الحمراء تصبح «حمراء فاتحة

والشارع المزدحم يصبح «فيه مساحة صغيرة جدًا، لكن يمكنني المرور

والرصيف يتحول إلى «طريق بديل

أما الحارة المخصصة للاتجاه الآخر ، فهي فجأة «فرصة لا ينبغي أن تضيع.»

والإنسان الذي كان قبل ساعة يلعن السائقين المتهورين ، يصبح هو نفسه ، بعد تأخره عن موعد ، قائدًا عسكريًا في معركة تاريخية.

يضغط على البوق. يشير بيده. يفتح النافذة. يصرخ. ويتعامل مع بقية البشر كما لو أنهم مؤامرة منظمة هدفها الوحيد هو تأخيره.

والأجمل من ذلك أنه ، بعد أن يصل إلى المكان الذي كان مستعجلًا إليه ، قد يقضي نصف ساعة في تصفح هاتفه.

كل هذا الركض ، وكل تلك التجاوزات ، وكل الأبواق التي هزت أعصاب المدينة، من أجل أن يصل مبكرًا ليشاهد مقطعًا قصيرًا عن «أهمية الهدوء في الحياة

وهنا تبلغ السخرية ذروتها.

المشكلة ليست في الهند وحدها ، ولا في شارع بعينه ، ولا في نوع معين من السائقين.

إنها مشكلة إنسانية قديمة :**الجميع يحب النظام ، بشرط ألا يطبَّق عليه في اللحظة التي يريد فيها استثناءً.**

نحن نريد شارعًا منظمًا ، لكننا لا نريد الوقوف في الطابور.

نريد شرطيًا صارمًا ، لكن ليس معنا.

نريد قوانين عادلة ، لكن مع هامش بسيط ، صغير جدًا ، في حجم حارة كاملة ، يسمح لنا بالمرور عندما نكون مستعجلين.

نغضب من السيارة التي تقطع علينا الطريق ، ثم نقطع الطريق على غيرنا عندما تتاح لنا الفرصة.

نشتكي من الفوضى ، ثم نضيف إليها كرسيًا آخر.

كأن المجتمع عبارة عن مطعم مزدحم ، وكل واحد يريد أن يأتي النظام فورًا إلى طاولته تحديدًا.

وهذا هو الجانب النفسي والاجتماعي الأهم في قصة الأعذار المرورية. فالعذر ليس مجرد كذبة صغيرة تُقال لتجنب الغرامة. إنه في أحيان كثيرة محاولة لحماية صورة الإنسان عن نفسه.

السائق لا يريد أن يقول: «أنا شخص متهور.« لذلك يقول: «الظروف أجبرتني.« لا يريد أن يقول: «كنت مستعجلًا بلا داعٍ.« فيقول: «كان هناك أمر مهم جدًا.« لا يريد أن يقول: «أنا لم أهتم بالقانون فيقول: «لم أر الإشارة.«

والعقل البشري بارع في هذه اللعبة.

إنه محامٍ خاص يعمل داخل رؤوسنا طوال الوقت ، مهمته ليست معرفة الحقيقة ، بل الدفاع عنا مهما كانت القضية ضعيفة.

وإذا كانت الأدلة واضحة ، فإن المحامي الداخلي لا يستسلم.

يقول: نعم ، تجاوزت الإشارة ، **لكن انظر إلى السياق !**

نعم ، لم أرتد الخوذة ، **لكن الجو كان حارًا !** نعم ، كنت أسرع من المسموح ، **لكن الطريق كان فارغًا !** نعم ، وقفت في مكان ممنوع ، **لكن خمس دقائق فقط !**

وخمس دقائق ، كما نعرف جميعًا ، هي الوحدة الزمنية الرسمية التي قد تعني خمس دقائق ، أو خمسين دقيقة ، أو نهاية اليوم.

من أغرب العلاقات الإنسانية علاقة بعض سائقي الدراجات بالخوذة. فالخوذة وُجدت لحماية الرأس. لكن الرأس نفسه ، أحيانًا ، يقرر أنه لا يحتاج إلى هذه الحماية.

ربما لأن صاحبه مقتنع بأن الحوادث تحدث للآخرين. والآخرون ، بالطبع ، يعتقدون الشيء نفسه.

وهكذا يخرج الجميع إلى الطريق وهم مطمئنون تمامًا إلى أن الكارثة لديها قائمة أسماء ، وأن أسماءهم ليست فيها.

هناك من لا يرتدي الخوذة لأن المسافة قصيرة. وكأن الموت موظف رسمي لا يعمل إلا في الرحلات الطويلة.

وهناك من يقول إن الجو حار. وهذا صحيح ، فالخوذة قد تسبب بعض الانزعاج. لكن المقارنة بين «حرارة الرأس لخمس دقائق» و«إصابة الرأس لسنوات» لم تحصل بعد على شعبية واسعة في بعض العقول المستعجلة.

وهناك من يخشى على شعره. وهنا نقف احترامًا للمأساة. فما قيمة الجمجمة إذا اختلت التسريحة ؟

وما فائدة النجاة إذا وصل الإنسان إلى وجهته وشعره لا يعرف إلى أين يذهب ؟

إن الإنسان كائن غريب حقًا. قد يحمل هاتفًا داخل غطاء مقاوم للصدمات والماء والغبار ، لكنه يخرج برأسه إلى الطريق بلا أي غطاء ، وكأنه يمتلك نسخة احتياطية محفوظة في السحابة.

لكن السخرية التي أثارها سؤال شرطة دلهي لم تتوقف عند أعذار السائقين.

فبعض المشاركين سارعوا إلى توجيه سؤال مضاد ، من النوع الذي يجعل أي نقاش على وسائل التواصل يتحول بسرعة من حفلة ضحك إلى جلسة محكمة شعبية.

فقالوا ، باختصار : جميل أن نسأل المواطنين عن أعذارهم ، لكن ماذا عن تطبيق القواعد على الجميع ؟

وهنا تنتقل القضية من الفرد إلى المجتمع. لأن القانون لا يصبح محترمًا فقط بسبب صرامته ، بل بسبب عدالته واتساقه.

حين يرى المواطن أن القاعدة تطبق على الجميع ، يصبح احترامها جزءًا من ثقته بالنظام.

أما إذا شعر بأن هناك من يملك حق المخالفة بحكم النفوذ أو الزي أو المعرفة أو الصوت العالي ، فإن العذر يتحول من مزحة إلى رد فعل اجتماعي.

يقول المواطن في نفسه » :إذا كان الجميع يجدون طريقًا حول القانون، فلماذا أقف أنا وحدي أمام الإشارة مثل بطل في رواية أخلاقية؟«

وهنا تكمن خطورة الاستثناء.

فالاستثناء الصغير لا يبقى صغيرًا. إنه يعدي الآخرين. شخص يركن في مكان ممنوع، فيقول الثاني: «إذا كان هو فعلها، فلماذا لا أفعل ؟« ثالث يتجاوز الإشارة. رابع يسير عكس الاتجاه. خامس يستخدم الرصيف.

ثم، بعد ساعة، يجتمع الجميع على الإنترنت ليتساءلوا : » **لماذا أصبحت شوارعنا فوضوية ؟«**

وكأن الفوضى نزلت من السماء في حقيبة سفر.

لنتخيل المشهد. مدينة ضخمة تستيقظ في الصباح. تفتح المحلات أبوابها. يخرج الموظفون. يذهب الأطفال إلى مدارسهم. تتحرك الحافلات والسيارات والدراجات.

وفي وسط هذا البحر البشري تقف الإشارات ، صامتة ، لا تشرح نفسها لأحد.

الأحمر يقول : قف. الأخضر يقول: سر. والأصفر يقول : انتبه. ثلاث كلمات فقط.

لكن الإنسان يقرر أن يضيف إليها قاموسًا كاملًا من التأويلات.

الأحمر : إذا لم يكن هناك شرطي. الأخضر : إذا كنت متأكدًا أن الآخرين لن يمروا. الأصفر : أسرع قبل أن يتحول إلى أحمر.

ثم يأتي الشرطي ، فيقف السائق أمامه وقد اختفى كل هذا الفقه المروري في لحظة.

تتباطأ السيارة. تُفتح النافذة. تظهر ابتسامة صغيرة.

ويبدأ العرض» .والله يا باشا، أول مرة«.

وهي، بالمناسبة، أول مرة هذا الأسبوع. » لم أكن أعرف«.

رغم أن الإشارة موجودة منذ سنوات، وقد مر من أمامها مئات المرات.

»كنت في حالة طارئة«. وعندما يُسأل عن الطارئ، يتبين أن الطارئ هو أن الغداء سيبرد.

»هناك شخص مريض«. والمريض ، بعد التحقيق ، هو الهاتف الذي كانت بطاريته على وشك النفاد.

»كنت سأعود فورًا«.

وهذه الجملة تصلح لكل شيء تقريبًا، من الوقوف الممنوع إلى دخول مكان لا ينبغي دخوله.

إن العذر فن شعبي واسع ، يحتاج إلى سرعة بديهة ، ووجه هادئ ، وقدرة عالية على النظر إلى عين الشرطي دون أن تضحك.

نفسيًا ، قد يكون العذر محاولة لتخفيف الشعور بالذنب. فالإنسان لا يحب أن يرى نفسه مخطئًا.

إنه يستطيع الاعتراف بأن الآخرين متهورون ، وأن المجتمع يحتاج إلى إصلاح ، وأن الشباب يجب أن يكونوا أكثر وعيًا ، وأن الناس لا تحترم القانون.

لكن عندما يأتي دوره ، تظهر الظروف. والظروف ، في الثقافة الإنسانية ، مخلوقات غامضة جدًا. لا نراها ، لكنها دائمًا موجودة لتتحمل المسؤولية عنا.

»الظروف أجبرتني«. ومن هي هذه الظروف؟

لا أحد يعرف.

هل يمكن استدعاؤها للتحقيق ؟ هل لها عنوان ؟ هل تقود السيارة ؟ لا.

لكنها متهمة في ملايين القصص اليومية.

والحقيقة الأبسط، والأصعب ، هي أننا نحتاج أحيانًا إلى أن نقول : **أخطأت.**

هذه الجملة ليست هزيمة.

إنها بداية العقل.

لأن الإنسان الذي يعترف بخطئه يستطيع أن يتغير، أما الذي يملك عذرًا لكل شيء ، فهو لا يحتاج إلى التغيير. لقد بنى حول نفسه مدينة كاملة من التبريرات، ووضع على بوابتها لافتة تقول : «أنا بريء حتى من أخطائي.«

ربما يبدو الالتزام بقواعد المرور أمرًا جافًا، خاليًا من البطولة.

فأين المغامرة في أن تتوقف عند إشارة ؟ وأين القصة في أن تضع الحزام ؟ وأين الشعر في ارتداء الخوذة ؟

لكن خلف هذه الأفعال البسيطة توجد فكرة شديدة الإنسانية :**أن حياتك ليست ملكك وحدك حين تكون على الطريق.**

كل قرار صغير تتخذه قد يمس حياة شخص آخر.

سرعتك ليست سرعتك وحدك. وتجاوزك ليس مغامرتك الخاصة. وخطؤك قد لا يدفع ثمنه المخطئ. وهنا يتحول قانون المرور من مجموعة أوامر باردة إلى نوع من الأخلاق اليومية.

أنت تتوقف لأن هناك إنسانًا قد يعبر. وتترك مسافة لأن هناك سيارة قد تضطر إلى التوقف. وترتدي الخوذة لأن رأسك ليس قطعة غيار. وتحترم الإشارة لأن الجميع يحتاجون إلى لغة مشتركة في هذا المكان المزدحم.

الطريق ، في النهاية ، ليس غابة ينجو فيها الأسرع ، ولا مسرحًا لإثبات الشجاعة ، ولا مكانًا لإخراج غضب اليوم كله في وجه الغرباء.

إنه اتفاق صامت بين ملايين البشر.

وأي اتفاق ينهار عندما يبدأ كل طرف في كتابة الاستثناء الخاص به.

ربما لو أردنا اختصار آلاف الأعذار في عذر واحد، لقلنا : **»القواعد جيدة، لكن وضعي مختلف«.**

وهذه العبارة تصلح للمرور والعمل والسياسة والحياة الزوجية والصفوف والمواعيد والضرائب وكل شيء تقريبًا.

كل إنسان يعتقد، في لحظة ما، أن قصته استثنائية.

وهي بالفعل استثنائية بالنسبة إليه.

فالحب مهم. والعمل مهم. والمرض مهم. والخوف مهم. والتأخر مهم.

لكن المشكلة تبدأ حين تصبح أهمية قصتنا الشخصية تصريحًا بإهمال قصص الآخرين.

السائق الذي يتجاوز الإشارة قد يكون متأخرًا عن موعد مهم ، لكن الشخص الذي سيعبر الطريق لديه موعد مهم أيضًا.

وربما يكون هناك شخص آخر ينتظر طفلًا في المدرسة. وآخر ذاهب إلى عمله. وآخر عائد إلى بيته بعد يوم طويل.

كل واحد يحمل قصته.

ولهذا وُضعت القواعد ، لا لأن الناس متشابهون، بل لأنهم مختلفون.

القانون هو تلك الجملة البسيطة التي تقول للجميع : قصتك مهمة ، لكن قصص الآخرين مهمة أيضًا«.

كان ذلك العذر الرومانسي ساخرًا وذكيًا : » صديقتي تنتظرني، وإذا تأخرت ستنفصل عني«.

وربما ضحك الناس لأنهم وجدوا فيه شيئًا من الحقيقة.

فنحن جميعًا نعرف تلك اللحظة التي يبدو فيها الأمر عاجلًا إلى درجة تجعلنا نريد أن نختصر العالم كله.

لكن العالم ، للأسف أو لحسن الحظ ، لا يختصر نفسه دائمًا من أجلنا.

الإشارة ستبقى حمراء. والشرطي سيبقى واقفًا. والغرامة قد تصل. والصديقة ، إن كانت تحبك حقًا ، قد تغضب لأنك تأخرت ، لكنها ربما تفضل أن تغضب منك وأنت حي، على أن تصل إليها في موعدك المثالي وقد تحولت قصتك إلى مأساة.

لذلك ، ربما يكون أفضل عذر على الإطلاق هو ألا نحتاج إلى عذر.

توقف حين يجب أن تتوقف. ضع الخوذة قبل أن تبدأ فلسفتك عن الحرية. اربط الحزام قبل أن تشرح للكون أنك سائق ممتاز. لا تتجاوز

الإشارة لأنك متأخر ، فربما يكون هناك شخص آخر متأخر عن الحياة نفسها.

وإذا أخطأت ، فقل ببساطة : »**نعم، أخطأت**«.

لن تسقط السماء. لن تنهار الرجولة. لن يطردك التاريخ من صفحاته.

بل ربما يحدث شيء نادر وجميل : أن تكتشف أن الاعتراف بالخطأ أقصر بكثير من اختراع قصة كاملة عن صديقة غاضبة ، وعم مريض ، وهاتف يحتضر ، وقطة كانت تعبر الطريق في حالة نفسية صعبة.

وفي عالم مزدحم بالأعذار ، قد يكون أكثر الناس شجاعة ليس ذلك الذي يضغط على دواسة الوقود ، ولا ذلك الذي يجد أسرع طريق للهروب من الشرطي ، بل ذلك الذي يقف أمام خطئه دون خوذة من الأكاذيب، ويقول :

وهذا ، بالمناسبة ، هو أجمل معنى يمكن أن تمنحه الإشارة الحمراء للإنسان :

ليست كل وقفة خسارة.

وأحيانًا ، تكون الوقفة الصغيرة هي التي تمنع حياة كاملة من الانزلاق إلى طريق لا عودة منه.

حين يصبح العنكبوت قضية أمن قومي
عن الخوف الذي يطلب النجدة قبل أن يفكر

في زمنٍ مزدحم بالحروب والأزمات والحرائق والكوارث ، وفي عالمٍ يرنّ فيه هاتف الطوارئ كنبضٍ عصبيّ لمدينةٍ لا تنام ، قررت امرأة بريطانية أن تضيف إلى سجلّ البشرية معركةً جديدة لا تقل ، في نظرها على الأقل ، خطورةً عن أي كارثة أخرى : **عنكبوت في المنزل**.

نعم، عنكبوت.

ليس لصًّا مسلحًا ، ولا حريقًا يلتهم الجدران ، ولا حادثًا على الطريق، ولا شخصًا يستغيث بين الحياة والموت. كان عنكبوتًا ، مخلوقًا صغيرًا ذا أرجل كثيرة ، يبدو أن سوء حظه الأكبر لم يكن في شكله ولا في عدد أرجله ، بل في المكان الذي اختار أن يتجول فيه. فقد دخل بيتًا بريطانيًا ، وربما كان يبحث عن زاوية هادئة أو حشرة أصغر منه ، فإذا به يجد نفسه، فجأة ، في قلب أزمة تستدعي الاتصال بالرقم 999.

وهكذا تحوّل العنكبوت ، في لحظات قليلة ، من كائنٍ ينسج خيطًا في زاوية الغرفة إلى **متهمٍ بتهديد الأمن النفسي لسيدة مذعورة**.

نشرت شرطة غرب يوركشاير تسجيلًا صوتيًا لمكالمة طريفة تلقتها ، طلبت خلالها امرأة مساعدة شخص ما لإخراج العنكبوت من منزلها. وكانت المرأة ، على ما يبدو ، تدرك قبل أن تبدأ حديثها أن طلبها ليس من النوع الذي يجعل موظف الطوارئ يقف احترامًا ويضرب جرس الإنذار. لذلك بدأت باعتذار شبه مسبق ، وكأنها تدخل إلى محكمة وتعرف أنها مذنبة ، لكنها مع ذلك مضطرة إلى الاعتراف.

قالت ، بمعنى كلامها : ربما ستغضب مني ، وقد حاولت أن أجد شخصًا آخر ، لكنكم أملي الأخير. هناك عنكبوت في منزلي ، وهو ضخم ، وأنا لا أمزح.

ولعل أجمل ما في هذه الجملة هو ذلك القسم غير المعلن :**وأنا لا أمزح**

وكأن موظف الشرطة كان سيجيبها :بالطبع يا سيدتي ، نحن نعرف أن العناكب الصغيرة هي التي تستحق الضحك ، أما العناكب الضخمة فهي من اختصاص مكافحة الإرهاب

لكن موظف الشرطة ، لحسن الحظ ، لم يدخل في هذه اللعبة الدرامية. جاء الرد هادئًا وواضحًا : الشرطة ، للأسف ، لن تأتي لإخراج العنكبوت من المنزل.

وهنا تنتهي القصة الواقعية ، لكنها تبدأ ، في الحقيقة ، من جديد.

لأن السؤال ليس : لماذا خافت المرأة من العنكبوت ؟

الخوف مفهوم. بل إن الإنسان يستطيع أن يخاف من أشياء أصغر بكثير من العنكبوت : صوت في الظلام ، ظل على الحائط ، رسالة لم يصل ردها ، نتيجة فحص ، نظرة غامضة ، أو حتى كلمة «لا تقلق» التي تجعلنا ، في الغالب ، نبدأ بالقلق فورًا.

المسألة الأعمق هي : **كيف انتقل الخوف من شعور شخصي إلى طلبٍ لاستنفار جهاز الطوارئ؟**

من العنكبوت إلى الدولة : عندما يصبح الخوف وظيفة عامة

هناك فارق كبير بين أن تقول: «أنا خائفة»، وبين أن تقول : «أنا خائفة ، إذن يجب أن تأتي مؤسسة الدولة لإنقاذي.«

في الحالة الأولى ، نحن أمام إنسان طبيعي يتعرض لانفعال نفسي. أما في الثانية ، فنحن أمام ظاهرة اجتماعية أوسع : الميل المتزايد إلى تحويل كل إزعاج شخصي إلى أزمة عامة ، وكل خوف إلى حالة طوارئ ، وكل مشكلة إلى ملف ينبغي أن تتدخل فيه جهة رسمية.

العنكبوت هنا ليس مجرد عنكبوت. إنه رمز صغير لفكرة كبيرة.

إنه ذلك الشيء الذي ظهر فجأة في مساحة الإنسان الخاصة ، فشعر الإنسان بالعجز أمامه. وحين يشعر المرء بالعجز ، يبحث عن قوة أكبر. صديق ، جار ، أخ ، عامل مختص ، تطبيق على الهاتف ، أو شرطة الدولة نفسها. المهم أن يأتي أحد ويزيل الشيء المزعج.

لقد أصبحنا نعيش ، في كثير من الأحيان ، في زمن يريد فيه الإنسان أن يجد **زر خدمة العملاء لكل شيء في الحياة**.

انقطعت الكهرباء ؟ اتصل. تعطل الهاتف ؟ اتصل. تشاجرت مع شركة ؟ اتصل. هناك قطة على السطح ؟ ربما اتصل.

وهناك عنكبوت في غرفة الجلوس ؟ لا تتردد ، فربما هذه لحظة تاريخية تستحق تدخل فرقة مدربة.

يمكننا أن نتخيل المشهد لو أن الأمر استمر على هذا النحو :ما طبيعة الحالة ؟

هناك كائن داخل المنزل.

هل هو مسلح ؟

لديه ثماني أرجل

هل يتحرك بسرعة ؟

أحيانًا.

حسنًا ، أغلقوا المنطقة. أرسلوا وحدة خاصة. وربما نحتاج إلى مفاوض يتحدث لغة العناكب

وفي مكان آخر ، ربما يكون شخص حقيقي يحتاج إلى سيارة إسعاف ، أو رجل يتعرض للاعتداء ، أو طفل مفقود ، بينما يجلس عنكبوت بائس في أحد البيوت ، لا يعلم أن وجوده قد كاد يرفع مستوى الاستعداد الأمني.

والأرجح أن العنكبوت نفسه كان خائفًا أكثر من صاحبة المنزل.

فهو ، من وجهة نظره ، دخل مكانًا عملاقًا ، تسكنه مخلوقات ضخمة ذات قدمين ، تصرخ إحداها عند رؤيته ، ثم تبدأ بإجراء مكالمات عاجلة. ولو كان يملك هاتفًا صغيرًا يناسب أرجله ، ربما اتصل هو الآخر وقال: مرحبًا، أحتاج إلى مساعدة. هناك إنسانة ضخمة في البيت، وهي لا تبدو سعيدة بوجودي .

الخوف ليس عيبًا... لكن تعليق العقل عند الباب مشكلة

من السهل السخرية من المرأة ، وقد فعل مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي ذلك بحماس. فالإنترنت ، كما نعرف ، لا يضيّع فرصة لرؤية إنسان آخر في موقف محرج. هناك دائمًا جمهور مستعد ، وفشار افتراضي ، وتعليقات من نوع : كان ينبغي القبض عليها بتهمة إضاعة وقت الشرطة .

لكن السخرية وحدها لا تفسر الظاهرة.

فوبيا العناكب ، أو الخوف الشديد منها ، أمر حقيقي. الإنسان لا يختار دائمًا ما يخيفه. قد يعرف بعقله أن الكائن أمامه غير خطير ، لكن جسده يتصرف كما لو أن وحشًا من عصور ما قبل التاريخ قد خرج من تحت الأريكة.

القلب يسرع. اليدان ترتجفان. العين تراقب.

والعنكبوت ، الذي لا يزيد حجمه في الواقع على مساحة قطعة نقود كبيرة ، يتحول في الذاكرة بعد دقائق إلى مخلوق بحجم كلب صغير.

ثم بعد سنوات ، عندما تُروى الحادثة ، يصبح بحجم حصان.

وهذه طبيعة الخوف ؛ إنه لا يقيس الأشياء بالمسطرة.

لكن المشكلة تبدأ حين نمنح الخوف سلطة كاملة على التفكير. فالخوف ضروري للبقاء ، لكنه ليس مؤهلًا دائمًا لاتخاذ القرارات. لو تركنا الخوف يدير العالم ، لأغلقنا النوافذ لأن الهواء قد يحمل غبارًا، وأغلقنا الأبواب لأن الخارج مجهول ، وربما منعنا القطط من دخول الحدائق لأن لديها مخالب.

العقل لا يطلب منا ألا نخاف. هذا مستحيل في كثير من الأحيان.

لكنه يطلب منا سؤالًا بسيطًا : **ما الذي ينبغي فعله الآن ؟**

وفي هذه اللحظة ، توجد حلول كثيرة قبل الوصول إلى شرطة الطوارئ.

باب. نافذة. مكنسة. علبة. جار. صديق. شركة مكافحة حشرات. أو حتى انسحاب تكتيكي مؤقت إلى غرفة أخرى، إذا كانت الحرب النفسية غير متكافئة.

لكن لا. يبدو أن العنكبوت تجاوز كل هذه المؤسسات الصغيرة ، وقفز مباشرة إلى الدولة.

الرقم 999 ليس مكتبًا للخدمات المنزلية

حين حذرت شرطة غرب يوركشاير الناس من الاتصال بالرقم 999 إلا في حالات الطوارئ الحقيقية ، كانت تشير إلى مشكلة لا تتعلق بالعناكب وحدها.

كل مؤسسة طوارئ تعيش معادلة صعبة : هناك وقت محدود ، وموارد محدودة ، وأشخاص قد يكونون في خطر حقيقي. ولذلك فإن

المكالمة غير الضرورية ليست مجرد موقف طريف يمكن نشره على وسائل التواصل الاجتماعي ، بل قد تصبح جزءًا من ضجيج يعطل الاستجابة لشخص يحتاج المساعدة فعلًا.

وهنا تظهر المفارقة السوداء.

المرأة لم تتصل لأنها شريرة أو لأنها أرادت إزعاج الشرطة. على الأرجح ، اتصلت لأنها شعرت ، في تلك اللحظة ، أن مشكلتها كبيرة فعلًا.

وهذا هو الدرس الأخطر.

فالإنسان لا يرى العالم كما هو دائمًا ، بل كما يشعر به.

قد يكون الشيء صغيرًا في الواقع ، لكنه هائل داخل النفس. وقد يكون الخطر محدودًا ، لكن الخوف منه بلا حدود. ولذلك نحتاج دائمًا إلى تلك المسافة الصغيرة بين الشعور والفعل.

مسافة واحدة فقط.

أن تقول لنفسك :أنا خائف ، حسنًا. لكن هل أنا في خطر؟

هذه الجملة القصيرة يمكن أن تنقذ الكثير من القرارات السخيفة.

بل ربما تنقذ العالم من نصف التعليقات التي يكتبها الناس في لحظات الغضب أيضًا.

ربما تكشف هذه الحادثة شيئًا عن الإنسان المعاصر.

لقد صنعنا عالمًا مريحًا إلى حد بعيد . نطلب الطعام فيأتي إلى الباب. نضغط زرًا فنشاهد فيلمًا. نستخدم تطبيقًا فتصل سيارة. نريد معلومة فنكتب سؤالًا. نريد إزالة مشكلة فنبحث عن جهة تتولى المهمة.

وهذا جميل، بالطبع.

لكن الراحة حين تصبح قاعدة مطلقة قد تجعل الإنسان أقل استعدادًا للتعامل مع الأشياء الصغيرة بنفسه.

كان الإنسان القديم يواجه المطر والجوع والبرد والوحوش. أما الإنسان الحديث فقد يواجه ، أحيانًا ، اختبارًا من مستوى مختلف تمامًا : كلمة مرور لا تعمل ، أو جهاز تحكم ضائع ، أو عنكبوت اختار أسوأ مكان ممكن للوقوف.

والمفارقة أننا، بعد آلاف السنين من التطور ، قد نكون صنعنا إنسانًا يستطيع إرسال مركبة إلى الفضاء ، لكنه يقف فوق كرسي في المطبخ لأن شيئًا صغيرًا يتحرك قرب الستارة.

يا لها من رحلة عظيمة للحضارة !

اخترعنا الأقمار الصناعية ، لكننا ما زلنا نحتاج إلى شخص طويل القامة لإنزال العنكبوت من السقف.

درس عظيم في التواضع.

السخرية من المرأة سهلة... والسخرية من أنفسنا أهم

قبل أن نرفع أصابع الاتهام ، ربما ينبغي أن نسأل : كم مرة اتصل كل واحد منا ، بطريقة مختلفة ، بشرطة داخلية بسبب عنكبوت رمزي ؟

هناك من يرى مشكلة صغيرة في العمل ، فيتصرف كأن المؤسسة كلها على وشك الانهيار.

وهناك من يتلقى رسالة قصيرة بلا ابتسامة ، فيبدأ تحقيقًا نفسيًا كاملًا : لماذا كتب هكذا ؟ هل هو غاضب ؟ هل تغير ؟ هل هناك شخص آخر ؟

وهناك من يسمع تعليقًا عابرًا ، فيحوله إلى قضية كرامة ، ثم إلى أزمة علاقة ، ثم إلى صراع حضاري بين الشرق والغرب وربما بين البشر والكائنات الفضائية.

العنكبوت يتغير. مرة يكون رسالة. ومرة يكون فاتورة. ومرة يكون تأخرًا بسيطًا. ومرة يكون شخصًا لم يقل لنا «صباح الخير.«

لكننا نعرف جيدًا كيف نضخمه حتى يبدو كأنه مخلوق ذو ثماني أرجل، يملأ الغرفة كلها.

لهذا فإن السخرية من تلك البريطانية ممتعة ، نعم ، لكنها تصبح أكثر فائدة حين نكتشف أن العنكبوت يسكن داخلنا جميعًا ، بصورة أو بأخرى.

كل واحد منا لديه شيء صغير لا يستطيع تحمله.

والفارق فقط أن بعضنا يتنفس بعمق، وبعضنا يطلب المساعدة من صديق، وبعضنا يفتح النافذة.

وبعضنا يتصل بالرقم 999.

أيها العنكبوت، أنت لست بريئًا تمامًا

ومع ذلك ، لا ينبغي أن نعامل العنكبوت بوصفه ضحية بريئة تمامًا في هذه القصة.

فهو أيضًا يتحمل جزءًا من المسؤولية الأخلاقية.

ما الذي جاء به إلى غرفة إنسان في ساعة لا نعرفها ؟ لماذا يختار الجدار بدل الحديقة ؟ ولماذا يمتلك ثماني أرجل ؟ أليست اثنتان كافيتين مثل بقية المخلوقات المحترمة ؟

هناك مخلوقات كثيرة تعلمت فن العلاقات العامة. الفراشة مثلًا جميلة ، ولذلك يسمح لها الناس بالدخول أحيانًا ويصورونها.

أما العنكبوت ، فقد فشل في التسويق لنفسه منذ البداية. شكله يوحي بأنه يخطط لشيء ما. طريقته في الحركة لا تساعد.

وجوده المفاجئ أسوأ من ظهوره.

ثم إنه يملك تلك القدرة العجيبة على الاختفاء في اللحظة التي يقرر الإنسان فيها العودة إليه. تراه. تصرخ. تذهب لإحضار وسيلة دفاع بدائية. تعود. فلا تجد شيئًا.

وهنا يبدأ الرعب الحقيقي. العنكبوت لم يخرج. إنه فقط انتقل إلى مكان لا تعرفه.

والإنسان ، منذ تلك اللحظة ، يعيش في بيته كما يعيش ضابط أمن في فيلم تجسس. يفحص الحذاء قبل أن يلبسه. يراقب الستائر. ينظر خلف الأبواب. ويتساءل عند كل حركة: «هل عاد؟»

ربما لهذا اتصلت المرأة بالشرطة. لم تكن تخاف من العنكبوت الذي رأته. كانت تخاف من العنكبوت الذي **لم تعد تراه**.

وهذا، على نحو فلسفي ، يشبه مخاوف الإنسان كلها. فالخطر الذي نراه يمكن التعامل معه. أما الشيء الذي نعتقد أنه موجود في مكان ما ، دون أن نعرف أين ، فهو الذي يجعل الخيال يبدأ في العمل.

في النهاية، لا تتعلق الحكاية بعنكبوت بريطاني ضخم ، ولا بامرأة مذعورة ، ولا بموظف شرطة اضطر إلى شرح أن الشرطة ليست فرقة رسمية لإدارة الحياة البرية داخل غرف الجلوس.

إنها حكاية عن العلاقة القديمة بين الإنسان وخوفه. نحن كائنات عقلانية ، لكننا لا نعيش بالعقل وحده. نحن نخاف ، ثم نفكر. وأحيانًا نفكر ، ثم نخاف أكثر.

نضخم الأشياء ، ثم نبحث عن قوة أكبر منا لتعيد العالم إلى حجمه الطبيعي.

ولعل الحكمة ليست في أن نقتل كل عنكبوت ، ولا في أن نحتقر كل خائف ، بل في أن نتعلم ترتيب الأمور.

هناك لحظة للطوارئ. وهناك لحظة للاتصال بصديق. وهناك لحظة لإحضار علبة وورقة وإخراج الضيف غير المرغوب فيه. وهناك لحظة ينبغي فيها أن نقف ، حتى ونحن فوق كرسي مرتفع ، ونقول لأنفسنا : ربما لا يحتاج الأمر إلى الشرطة .

فالحياة ، في النهاية ، مليئة بالعناكب. بعضها يمشي على الجدران. وبعضها يسكن الرأس.

والأخطر ليس دائمًا ما يملك ثماني أرجل ، بل ذلك الخوف الذي يملك القدرة على جعل الإنسان يرى في كل ظل كارثة ، وفي كل مشكلة صغيرة نهاية العالم.

أما ذلك العنكبوت البريطاني المسكين ، فربما خرج من البيت في النهاية ، وعاد إلى مكان أكثر هدوءًا ، وهو يحمل قصة لا تقل طرافة عن قصة المرأة نفسها.

وربما وقف بين رفاقه وقال ، بعد ليلة عصيبة : لن تصدقوا ما حدث لي. دخلت بيتًا لأبحث عن ذبابة ، فكدت أواجه شرطة غرب يوركشاير .

ثم أضاف ، وهو يهز أرجله الثماني في شيء من الفخر : **والله، يا جماعة، كنت ضخمًا في نظرها... لكن ليس إلى هذه الدرجة .**

بوب
القط الذي سرق البسكويت من الشرطة
وأعاد للمدينة شيئًا من إنسانيتها

في المدن التي يكثر فيها الكلام عن الجريمة ، ويصبح الخبر السيئ جزءًا من الإفطار اليومي ، قد يبدو ظهور قط مشاغب في مركز للشرطة حدثًا صغيرًا لا يستحق أكثر من ابتسامة عابرة. لكن بعض الأحداث الصغيرة ، حين ننظر إليها جيدًا ، تكشف عن أشياء كبيرة. وربما كان «بوب»، ذلك القط الضال الذي انتهى به المطاف متهمًا بسرقة البسكويت من الشرطة ، أكثر حكمة من كثير من البشر ، حتى لو لم يكن يدري شيئًا عن القانون ، ولا عن العقوبات ، ولا عن معنى " المتهم بريء حتى تثبت إدانته" .

فبوب، ببساطة، قط.

وهذه وحدها كانت مشكلته الكبرى.

فلو كان إنسانًا يرتدي بدلة أنيقة ، ويتحدث بعبارات طويلة عن المبادئ والقيم والشفافية ، ثم اختفت بعض البسكويتات من خزانة الشرطة ، لربما احتاج الأمر إلى لجنة تحقيق ، وشهود ، وتقارير ، ومؤتمر صحفي ، وربما كتاب كامل عن «الظروف الغامضة التي أدت إلى اختفاء البسكويت أما بوب، فقد قبض عليه متلبسًا تقريبًا ، وهو يجلس قرب وعاء البسكويت ، ببراءة القطط التي تعرف جيدًا أن أفضل طريقة لإخفاء الجريمة هي أن تبدو غير مهتم بما حدث.

لكن القصة لم تبدأ في مركز الشرطة.

بدأت في الشارع. ، بدأت حين كان بوب قطًا ضالًا ، واحدًا من تلك الكائنات التي تعيش بين أرصفة المدن وأبواب البيوت ، لا يملك عنوانًا ثابتًا ولا بطاقة هوية ولا حسابًا مصرفيًا ولا حتى خطة واضحة للمستقبل. كان يعيش كما تعيش القطط الضالة : يومًا بيوم ، ورائحة برائحة ، ونافذة بنافذة ، وطبق طعام إذا ابتسم له الحظ ، أو معركة قصيرة مع قط آخر إذا قرر الحظ أن يأخذ إجازة.

ثم عثر عليه رجل في مدينة جيلينغهام.

كان بوب ودودًا ، على نحو أثار الشك أكثر مما أثار الاطمئنان. فالقطط ، كما يعرف الناس ، لا تمنح ودها مجانًا دائمًا. إنها تراقب أولًا ، وتفكر ثانيًا ، ثم تقرر إن كان الإنسان يستحق شرف تجاهلها من مسافة قريبة.

أخذه الرجل إلى الأطباء البيطريين ، محاولًا معرفة ما إذا كان لهذا القط صاحب قديم. ربما كان هناك طفل يبكي عليه ، أو امرأة تنظر من نافذتها كل مساء ، أو عجوز يترك باب بيته مواربًا على أمل أن يعود. لكن البحث لم يؤدِّ إلى شيء.

لم يظهر صاحب. وبقي بوب.

وهكذا، كما يحدث في كثير من القصص الجميلة ، لم يتبنَّ الإنسان القط تمامًا ، بل حدث شيء أكثر تعقيدًا : سمح القط للإنسان بأن يعيش معه.

انتقل بوب إلى البيت ، وبدأت مرحلة جديدة من حياته. لكن يبدو أن الاستقرار لم يناسبه تمامًا. فبعض الكائنات ، حتى عندما تجد بيتًا ، تحتفظ بشيء من الشارع في قلبها. وبوب كان واحدًا من هؤلاء. لم يكن قطًا منزليًا تقليديًا ، من النوع الذي يقضي يومه في مراقبة الغبار وهو يسقط تحت أشعة الشمس ، ثم يستيقظ فقط عند سماع صوت فتح علبة الطعام.

لا. كان بوب رجل أعمال. أو هكذا كان يتصرف.

يخرج من المنزل ويعود في أوقات غامضة. أحيانًا يظهر وكأنه خرج في نزهة عادية ، وأحيانًا يعود محملًا بما لا يستطيع أحد تفسيره. ومن بين مفاجآته الغريبة ، كان يعود ببسكويت عيد الميلاد ، وكأن هناك مصنعًا سريًا للبسكويت قرر أن يختار هذا القط موزعًا رسميًا له في المدينة.

لم يكن أحد يعرف من أين يأتي به. وهنا تبدأ الأسئلة الخطيرة.

هل كان بوب يشتري البسكويت ؟ مستحيل.

فهو لا يحمل محفظة ، ولا يعرف الرقم السري لبطاقة مصرفية ، رغم أن بعض القطط تنظر إليك أحيانًا وكأنها تعرف أسرار البنوك الدولية.

هل كان يجد البسكويت في الشارع ؟ ربما.

لكن كمية المصادفات المطلوبة كي يجد قط ، مرة بعد مرة ، بسكويتًا مناسبًا للأكل ، تبدو أكبر من أن يقبلها العقل بسهولة.

إذن، بقي الاحتمال الثالث.

بوب كان لصًا. لكن أي نوع من اللصوص ؟

هنا يجب أن نكون منصفين. لم يسرق مجوهرات. لم يخطط لسطو على بنك. لم يهرب بسيارة الشرطة. لم يفتح خزنة البلدية ، ولم يظهر في نشرة الأخبار بصفته " العقل المدبر لعصابة القطط المنظمة

كل ما فعله أنه سرق البسكويت. من الشرطة.

وهذه النقطة وحدها تجعل القصة أكثر شاعرية مما ينبغي.

فالشرطة التي تطارد اللصوص وجدت نفسها أمام لص صغير مكسو بالفرو. والمشكلة أن المجرم لا يمكن استجوابه. لا يمكن تهديده بأسئلة من نوع : " أين كنت ليلة الثلاثاء ؟ "

لأن بوب، على الأرجح ، سيجلس ، ويلعق قدمه ، ثم ينظر إلى المحقق وكأنه يقول : " هل انتهينا ؟ لدي أمور أهم "

لقد دخل بوب مركز شرطة ميدواي ، وجلس بالقرب من وعاء البسكويت ، وترك خلفه أدلة لا يمكن تجاهلها : وجوده نفسه.

فالقطط لا تؤمن بفلسفة إخفاء الآثار. إنها تؤمن بفلسفة أقدم وأبسط : إذا تصرفت وكأن المكان ملكك ، فقد يقتنع الجميع بأن المكان ملكك فعلًا.

وهذا ما فعله بوب. دخل القسم. تجول فيه. جلس. نظر إلى الناس. وربما قيّم مستوى الأمن. ثم اكتشف البسكويت.

وفي تلك اللحظة، سقطت كل القوانين.

فالجوع ، في نظر القط ، قانون طبيعي أعلى من كل القوانين البشرية. وإذا كانت البشرية قد بنت حضاراتها حول النار والعجلة والكتابة ، فإن القطط بنت حضارتها الخاصة حول ثلاثة أشياء : الطعام ، والنوم ، والأماكن التي يمنع عليها الجلوس.

ولم يكن مركز الشرطة مجرد محطة عابرة في حياة بوب. فقد بدا وكأنه اكتشف فيه مجتمعًا جديدًا. ضباط يذهبون ويأتون ، أصوات ،

مكاتب ، أبواب ، شاشات ، ووجوه متعبة تحمل أخبارًا ثقيلة. وربما ، من دون أن يدري ، دخل بوب إلى مكان يحتاج فعلًا إلى قط.

فالعمل في الشرطة ليس حفلة دائمة. هناك أخبار عن السرقة ، والعنف ، والحوادث ، والاختفاء ، والمآسي الصغيرة والكبيرة. هناك وجوه تأتي خائفة ، وأخرى غاضبة ، وثالثة تبحث عن إجابة لا يملكها أحد.

ثم، فجأة، يظهر قط. قط لا يعرف شيئًا عن تعقيد العالم. قط لا يطلب تفسيرًا سياسيًا لما يحدث. قط لا يسأل عن نسب الجريمة، ولا عن خطط الإصلاح، ولا عن البيانات الرسمية.

كل ما يريده، في الغالب ، هو البسكويت. وربما بعض الاهتمام. وهنا حدث شيء إنساني بسيط وجميل.

لم تتعامل الشرطية مع بوب بوصفه «مجرمًا خطيرًا». بل دخلت في اللعبة. كتبت له لائحة اتهامات ، ونشرت صورة وهي تحمله ، ووجهت إليه سلسلة من الجرائم التي لا يمكن لأي قط محترم أن يعترف بها دون حضور محامٍ.

كان متهمًا بالمشي فوق أجساد فتيات في غرفة تغيير الملابس. وبمراقبة الناس وهم يسبحون. وبمشاهدة الطلاب وهم يذهبون إلى الكلية. وبالسير في الشارع الرئيسي متظاهرًا بالجوع.

وهذه تهم بالغة الخطورة.

لأن بوب ، مثل معظم القطط ، ربما كان جائعًا بالفعل قبل خمس دقائق فقط من تناول الطعام. فالقط يستطيع أن يأكل وجبة كاملة ، ثم ينظر إلى الإنسان بعد لحظة كأنه خرج للتو من مجاعة تاريخية.

لكن بوب لم يتوقف عند هذا الحد.

كان متهمًا أيضًا بصدم رؤوس الأطفال الصغار ، وهو فعل إجرامي خطير لا ينتج عنه سوى الابتسام. وكانت هناك تهمة أخرى أشد غرابة : منح الحب والراحة للناس في المستشفى.

تخيلوا الأمر. قط يقف أمام المحكمة. القاضي ينظر إليه بصرامة : " أنت متهم بإدخال السرور إلى قلوب الناس "

بوب يصمت.

" ومتهم بمواساة المرضى. "

بوب يرمش.

»ومتهم أيضًا بسرقة البسكويت " .

هنا فقط، ربما يقرر بوب أن يتحدث. ليس ليعترف. بل ليطالب بمزيد من البسكويت.

والسخرية الحقيقية في القصة ليست في القط ، بل فينا نحن البشر. فنحن نعيش في عالم يستطيع أن يجعل من كل شيء قضية. نضع القوانين ، ونكتب التقارير ، ونصنع الملفات ، ونخترع المصطلحات ، ثم نشعر بالدهشة عندما يدخل قط إلى المكان ويتصرف ببساطة كقط.

ربما لأن بوب كشف شيئًا لا نحب الاعتراف به: أن حياتنا أصبحت جادة أكثر مما ينبغي.

نحن نتعامل مع أنفسنا بقدر هائل من الأهمية. نختلف، ونتشاجر ، ونكتب التعليقات الغاضبة ، ونقسم العالم إلى معسكرات ، ثم يأتي قط صغير ويمشي وسط كل ذلك ، يبحث عن قطعة بسكويت.

ولا يبدو أن الكون ينهار. في الحقيقة، يبدو الكون أكثر احتمالًا.

ومن هنا يمكن قراءة قصة بوب قراءة نفسية واجتماعية أعمق. فالإنسان يحتاج إلى لحظات صغيرة تخرجه من سجن الجدية. الضحك ليس دائمًا هروبًا من الواقع ، بل قد يكون طريقة للنجاة منه. حين تكثر الأخبار السوداء ، يصبح المزاح نافذة صغيرة يدخل منها الهواء.

وهذا ما فعلته الشرطية.

كانت تدرك، على الأرجح ، أن الصفحة التي يتابعها الناس ليست مليئة بالقصص المضحكة. هناك سرقات وجرائم وأخبار تجعل القارئ يشعر بأن العالم مكان ثقيل. لذلك لم يكن المزاح مع بوب مجرد ترفيه. كان نوعًا من المقاومة الهادئة.

مقاومة للحزن. مقاومة للرتابة. مقاومة لذلك الشعور القاسي بأن كل شيء سيئ طوال الوقت.

لقد سمحت لنفسها وللآخرين بأن يضحكوا. وهذه ، في زمن التوتر ، ليست جريمة.

أما بوب ، فقد لعب دوره بإتقان مذهل. كان، من حيث لا يدري ، سفيرًا للفوضى اللطيفة.

يدخل الأماكن بلا موعد. يراقب الناس بلا إذن. يمشي حيث لا ينبغي له أن يمشي. يدخل إلى حياة الآخرين دون مقدمات. ثم يتركهم أفضل قليلًا مما كانوا.

وهنا تكمن مفارقة القطط. إنها أكثر الكائنات أنانية في الظاهر ، لكنها تمنح البشر شعورًا بالراحة دون أن تبذل أي جهد واضح. القط لا يقول لك : «أنا هنا من أجلك لا يجلس أمامك ليشرح مشاعره. لا يقدم محاضرة عن الدعم النفسي.

إنه فقط يجلس. أو يقترب. أو يضع رأسه على يدك. وفجأة، يصبح العالم أقل قسوة.

وربما لهذا كانت تهمة بوب «إعطاء الحب والراحة» أجمل من كل تهمه الأخرى.

فالمجتمع لا يعيش بالقوانين وحدها. يحتاج أيضًا إلى تلك التفاصيل الصغيرة التي لا تدخل في الإحصاءات. ابتسامة طفل عندما يصطدم رأسه برأس قط. مريض ينسى ألمه لدقائق وهو يربت على حيوان أليف. شرطي يضحك في نهاية يوم طويل بسبب لص لا يستطيع حتى قراءة لائحة الاتهام.

هذه الأشياء لا تحل مشكلات العالم. لكنها تجعلنا قادرين على العودة لمواجهتها.

ومن الناحية المنطقية ، فإن قصة بوب تكشف أيضًا عن خطأ بشري شائع : نحن نميل إلى الحكم على السلوك من ظاهره ، ثم نبحث عن تفسير أخلاقي له.

القط يسرق البسكويت ؟ إذن هو لص.

لكن هل يعرف بوب أصلًا معنى الملكية الخاصة ؟ هل يعرف أن هناك فرقًا بين «بسكويت الشرطة» و«بسكويت الجمهور» ؟

هل توجد في عالم القطط مادة قانونية تقول : «يعاقب كل قط يدخل منشأة عامة بقصد الاستيلاء على قطعة بسكويت لا تخصه»؟

بالطبع لا.

بوب لم يكن شريرًا. كان فقط قطًا وجد شيئًا صالحًا للأكل.

وهنا يختلف عالم الحيوان عن عالم البشر. الحيوان لا يكتب لنفسه قصة أخلاقية معقدة. لا يبرر كثيرًا ، ولا يختبئ خلف الكلمات. يفعل ما يراه مناسبًا لحاجته ، ضمن حدود طبيعته.

أما الإنسان ، فقد يستطيع أن يرتكب أخطاء أكبر بكثير ، ثم يكتب عنها خطبة رائعة.

لذلك، ربما كان بوب أكثر صدقًا من كثير من " المحترمين " .

هو سرق البسكويت. نعم. لكنه لم ينكر.

لم يقل إن هناك مؤامرة. لم يتهم الشرطة بتلفيق التهمة. لم يعقد مؤتمرًا صحفيًا. لم يكتب منشورًا طويلًا يبدأ بعبارة : " أود أن أوضح للرأي العام ما حدث بالفعل " .

لقد جلس بجوار البسكويت. وهذه ، في حد ذاتها ، درجة عالية من الشفافية.

ثم جاءت ناتاشا لتشارك في إعادة بوب إلى صاحبه ، بعد أن نُشرت صوره على صفحات الحيوانات المفقودة، وانتشرت حكايته بين الناس. وهنا تحولت قصة القط من حكاية عن سرقة صغيرة إلى حكاية عن مجتمع كامل يتحرك حول كائن ضعيف.

شخص وجد قطًا. أخذه إلى الطبيب. بحث عن صاحبه. نشر الصور.

الشرطة تعرفت إليه. المتابعون تابعوا قصته. والشرطية حولت اتهاماته إلى مزحة. كل شخص أضاف شيئًا صغيرًا.

وهكذا عاد بوب إلى البيت.

لكن من يدري إن كان بوب نفسه شعر بأن عليه العودة ؟

ربما كان لديه رأي آخر. ربما كان مركز الشرطة أفضل من المنزل.

هناك بشر كثيرون. مكاتب كثيرة يمكن الجلوس عليها. أوراق يمكن إزعاجها. وأهم من ذلك كله: بسكويت.

فلماذا يعود قط عاقل إلى حياة الاستقرار بينما هناك مركز شرطة مفتوح على احتمالات المغامرة ؟

ومع ذلك، عاد بوب إلى صاحبه. عاد إلى البيت الذي ربما أحدث فيه كثيرًا من الفوضى. فالمالك نفسه أكد أن القط تسبب في عدد كبير من أعمال الشغب المنزلية. وهذه عبارة مهذبة جدًا ، ربما تخفي وراءها جرائم أكثر خطورة.

كسر مزهرية ؟ أسقط كوبًا ؟ نام فوق الملابس النظيفة ؟ اختار بالضبط المكان الذي يجب ألا يذهب إليه ؟

ربما.

فالقطط لديها علاقة فلسفية خاصة بالفوضى. إنها لا تدمر الأشياء لأنها تكرهها. إنها، في الغالب ، تريد أن تعرف ماذا سيحدث إذا دفعت الشيء قليلًا.

والإنسان ، للأسف، يقف دائمًا في الجهة الأخرى من التجربة.

لكن حتى هذا الشغب المنزلي جزء من شخصية بوب. لقد كان قطًا ضالًا ، ثم صار صاحب بيت ، ثم صار زائرًا لمركز شرطة ، ثم متهمًا بسرقة البسكويت ، ثم بطلًا على صفحات التواصل الاجتماعي ، ثم عاد إلى منزله محملًا بسجل جنائي من الضحكات.

وهذا ، في حد ذاته ، سيرة ذاتية لا بأس بها.

إذا سألته قطة صغيرة يومًا :ماذا فعلت في حياتك يا عم بوب ؟

ربما ينظر إليها في صمت، ثم يجيب بعينين نصف مغمضتين : أشياء لا تحكى يا صغيرة.

ثم يذهب ليأكل.

إن أجمل ما في قصة بوب أنها لا تحاول أن تكون عظيمة. لا توجد فيها بطولة خارقة. لا توجد معركة بين الخير والشر. لا يوجد بطل أنقذ العالم في اللحظة الأخيرة.

هناك فقط قط. وقطعة بسكويت. ومركز شرطة. وبشر قرروا أن يضحكوا.

لكن الحياة ، في كثير من الأحيان، ليست بحاجة إلى أكثر من ذلك. نحن نبحث دائمًا عن القصص الكبيرة ، عن الأحداث التي تهز العالم ، وننسى أن الإنسان يعيش أيضًا بالتفاصيل الصغيرة. ضحكة عابرة قد تنقذ يومًا كاملًا. حيوان أليف قد يمنح شخصًا وحيدًا شعورًا

بالدفء. مزحة في مكان متوتر قد تذكر الجميع بأنهم ، قبل الوظائف والرتب والقوانين ، بشر.

ربما كان بوب قد سرق البسكويت فعلًا. وربما كان بريئًا ، ضحية ظروف غامضة ، ووجد نفسه صدفة بالقرب من مكان الجريمة.

لن نعرف الحقيقة.

فالشاهد الرئيسي لا يستطيع الكلام ، والمتهم لا يستطيع القراءة ، والقضاة أنفسهم ربما يذوبون أمامه إذا اقترب قليلًا وحك رأسه في أقدامهم.

لكن المؤكد أن بوب سرق شيئًا آخر ، ولم يوجه إليه أحد اتهامًا رسميًا بسببه. لقد سرق من مركز الشرطة لحظة من الجدية. وسرق من الأخبار القاتمة بعض المساحة للضحك. وسرق من قلوب الناس ابتسامة.

وهذه السرقة ، على عكس سرقة البسكويت ، ربما تستحق أن تمر دون عقاب.

أما الرسالة الأخيرة ، التي قالت إن نسخة من الاتهام سترسل إلى ولي أمره لأن المتهم قط لا يستطيع القراءة ، فهي خاتمة تليق بالقصة كلها.

ففي عالم شديد التعقيد ، وقف القانون أمام الحقيقة البسيطة : المتهم لا يستطيع قراءة لائحة الاتهام.

والحقيقة الأخرى ، الأكثر أهمية ، أن المتهم ربما لا يهتم أصلًا.

بوب لا يحتاج إلى محامٍ. ولا إلى بيان دفاع. ولا إلى مؤتمر صحفي. كل ما يحتاج إليه ، على الأرجح ، هو أن يفتح أحدهم علبة الطعام. وهكذا تنتهي القضية. لا سجن. لا محاكمة. لا ندم.

فقط قط يعود إلى بيته ، وربما يخرج في اليوم التالي في جولة جديدة ، بعينين فضوليتين وخطوات هادئة ، يبحث عن مغامرة أخرى.

وربما ، في مكان ما داخل مركز شرطة ميدواي ، وضع أحدهم وعاء البسكويت في مكان أعلى. ليس احترامًا للقانون. بل احترامًا لذكاء بوب.

فبعض المجرمين لا يعودون إلى مكان الجريمة لأنهم أغبياء.

بعضهم يعودون لأن البسكويت كان لذيذًا جدًا.

حين تسرع النفس قبل السيارة
الجميلات والرادار وفلسفة المخالفة

ظننتُ أنك لا تحرر مخالفات للسيدات الجميلات

قالتها وهي تبتسم / وربما رتبت ابتسامتها قبل أن ترتب حجتها ، كأن الجمال بطاقة عبور أو كأن شرطي المرور موظف في وزارة الإعجاب مهمته أن يفتح الطريق للعيون الجميلة ، ويغلقه في وجه بقية البشر.

لكن الشرطي ويا لسوء حظ الفلسفات الأنثوية حين تصطدم باللوائح لم يتأثر. نظر إليها بجدية من يعرف أن الرادار لا يقرأ ملامح الوجه وقال : أنتِ محقة ليس لدينا هذه القاعدة... تفضلي تذكرتك

وهكذا في لحظة واحدة سقطت نظرية قديمة: أن الجمال يمكن أن يكون عذراً ، وأن الابتسامة قد تتحول إلى ممحاة تمسح المخالفة ، وأن القانون حين يرى وجهاً جميلاً قد يضع يده على قلبه ويقول: لا بأس اذهبي بسلام لكن لا تفعليها مرة أخرى يا جميلة .

والحقيقة أن القانون لا يقع في الحب. وهذه ربما من أجمل صفاته.

فالرادار جهاز بارد لا يعرف الغزل ، ولا يفرق بين امرأة جميلة وأخرى عادية ، ولا بين رجل وسيم ورجل يحتاج إلى إضاءة خافتة حتى يتصالح مع صورته في المرآة. هو لا يسأل : من يقود ؟ بل يسأل: كم كانت السرعة ؟

وهنا تبدأ الحكاية.

تسعة عشر مرة في ساعة واحدة !

في واحدة من تلك الوقائع التي تجعل الإنسان يعيد النظر في معنى كلمة «مستعجل» سجلت أجهزة المرور تسع عشرة مخالفة سرعة

خلال ساعة واحدة لسيارة فاخرة كانت تشق شارع الشيخ زايد في ساعات الفجر.

تسع عشرة مخالفة. ليس خطأً مطبعياً. وليس الرادار هو الذي أصيب بنوبة هلوسة.

تسع عشرة مرة في ستين دقيقة بسرعة تراوحت بين 220 و240 كيلومتراً في الساعة.

أي أن السيدة لم تكن تقود السيارة بقدر ما كانت على ما يبدو تدخل في مفاوضات حادة مع قوانين الفيزياء. والسيارة المسكينة لم يكن لها رأي.

تخيل المشهد : فجر هادئ شارع واسع مدينة لم تستيقظ كلها بعد أضواء تتراجع إلى الخلف ، والهواء يصفّر والمحرك يزأر والرادار في مكانه يؤدي وظيفته بإخلاص بارد مرة بعد مرة وكأنه يقول: لقد عادت

ثم : نعم ما زالت هنا

ثم : يبدو أننا سنقضي الليلة معاً

تسعة عشر راداراً أو تسعة عشر تسجيلاً وتسعة عشر دليلاً على أن المزاج السيئ إذا حصل على سيارة قوية وطريق مفتوح يمكن أن يتحول إلى مشروع فلسفي خطير.

وعندما سُئلت السيدة عن السبب جاء الجواب في جوهره بسيطاً وإنسانياً : كانت في مزاج سيئ ونفسيتها متعبة ، وكانت متجهة إلى المستشفى للعلاج.

وهنا يجب أن نتوقف قليلاً.

ليس للسخرية منها وحدها بل من أنفسنا جميعاً.

لأن الإنسان عندما يتعب يبحث عن مخرج. بعضنا يصمت. بعضنا يبكي. بعضنا يشرب القهوة بلا داعٍ ثم يشكو من الأرق الذي صنعه بيده. وبعضنا يختفي تحت البطانية ويَنتظر أن تتحسن الحياة من تلقاء نفسها.

أما هذه السيدة فقد اختارت أن تضغط على دواسة الوقود.

كأن النفس قالت لها : أنا متعبة

فأجابتها القدم : إذن فلنهرب

وهنا تكمن المأساة الصغيرة والكبيرة في آن واحد : حين يختلط الهروب بالحركة يظن الإنسان أنه يبتعد عن ألمه بينما هو في الحقيقة يسرع نحوه.

هل يمكن للسيارة أن تهرب من النفس؟

هذه هي القضية.

نحن نعرف أن الإنسان يستطيع أن يغيّر المكان. يستطيع أن يغادر البيت أو المدينة أو البلد أو يقطع ألف كيلومتر. يستطيع أن يركب طائرة أو سفينة أو سيارة بورش قوية جداً ويختفي خلف السرعة.

لكن هناك شيئاً لا يتركه. نفسه. إنها الراكب الذي لا يمكن إنزاله عند الإشارة.

تجلس معك في المقعد المجاور حتى لو كنت وحدك. تعرف أين تذهب وتعرف لماذا تذهب وتضحك في سرها حين تظن أنك خدعتها.

ربما كانت السيدة تتخيل ولو للحظة أن سرعة 240 كيلومتراً في الساعة ستترك الحزن في الخلف. أن الألم سيتأخر عند أول مخرج. أن القلق لن يستطيع اللحاق بسيارة بهذه القوة.

لكن المشاعر ليست سيارات أجرة. لا تحتاج إلى طريق.

والحزن في كثير من الأحيان أسرع منا جميعاً. إنه يصل قبلنا.

ولهذا كانت المفارقة قاسية : امرأة تقود بسرعة جنونية لأنها في حالة نفسية غير متزنة بينما عدم الاتزان نفسه هو السبب الذي يجعل السرعة أكثر خطراً لا أكثر قبولاً.

فالمزاج السيئ لا يمنح الإنسان رخصة إضافية للمخاطرة. بالعكس ربما كان أول سبب يدعوه إلى التوقف.

لكننا نحن البشر نحب هذه الحيلة القديمة.

نرتكب الخطأ ثم نبحث عن حالة نفسية تشرح الخطأ وبعد ذلك نكاد نطلب من العالم أن يعتذر لنا لأننا أخطأنا ونحن متعبون.

وكأن التعب شهادة حسن سلوك.

كنت غاضباً ، كنت حزيناً. كنت تحت ضغط ، لم أكن في حالتي الطبيعية

عبارات صحيحة أحياناً ومؤلمة أحياناً لكنها لا تستطيع دائماً أن تمحو النتيجة.

فاليد المرتجفة تحتاج إلى أن تتوقف لا أن تمسك المقود بقوة أكبر. والعقل المتعب يحتاج إلى الهدوء لا إلى 240 كيلومتراً في الساعة.

الجمال أمام القانون: امتحان لا ينجح فيه أحمر الشفاه

لنعد إلى تلك السيدة الجميلة التي حاولت أن تفاوض الشرطي بالجمال.

في الحقيقة لا شيء في هذه القصة يدعو إلى الغضب. فيها قدر كبير من الكوميديا البشرية.

نحن جميعاً نمتلك نسخة مختلفة من تلك المحاولة. واحد يعتقد أن مكانته الاجتماعية يجب أن تخفف المخالفة. وآخر يظن أن معرفته بفلان ستفتح له باباً خلفياً. وثالث يتحدث بلطف شديد لا لأنه أصبح فجأة من أنصار المحبة والسلام بل لأنه يريد أن تتحول المخالفة إلى تحذير.

والجميلة تستخدم سلاحها التقليدي: الجمال.

كأن العالم كله مسرح كبير وكل واحد منا يحمل بطاقة امتياز سرية ويعتقد أن القانون يجب أن يعرفها.

لكن القانون الجيد يشبه الرادار في نقطة مهمة: لا ينبغي أن ينجذب.

الجمال جميل نعم. والابتسامة جميلة. والأناقة جميلة.

لكن السيارة حين تسير بسرعة قاتلة لا تصبح أقل خطراً لأن قائدة السيارة جميلة.

الاصطدام لا يتوقف ليقول: لحظة هذه سيدة أنيقة . والحاجز لا يتراجع احتراماً لتسريحة الشعر.

والقانون حين يكون عادلاً لا ينظر إلى الوجه قبل أن ينظر إلى الفعل.

وهذه فكرة فلسفية بسيطة : **الإنسان لا يُحاسب على جماله ، ولا على قبحه بل على ما يفعله حين يضع يده على أدوات القوة**.

فالجمال امتياز طبيعي أو اجتماعي في بعض المواقف ، لكنه لا ينبغي أن يتحول إلى حصانة.

بل إن محاولة استخدامه للهروب من المسؤولية تكشف شيئاً طريفاً : الإنسان قد يؤمن بالمساواة نظرياً إلى أن تأتي لحظة يريد فيها استثناءً لنفسه.

عندها يقول في داخله : نعم الناس جميعاً سواسية... لكنني حالة خاصة .

ونحن جميعاً للأسف أو للمتعة نعرف هذا الصوت.

ربما لم تكن المخالفات مجرد أرقام. ربما كانت تسع عشرة رسالة تقول شيئاً واحداً : **توقفي**.

لكن الإنسان الغاضب لا يحب الإشارات. يرى الضوء الأحمر فيعتقد أن العالم يعطله شخصياً. يرى النصيحة فيسمع تدخلاً. يرى القانون فيراه عقبة أمام حريته.

وهذه مشكلة قديمة في فهم الحرية.

نحن أحياناً نعرّف الحرية بأنها القدرة على فعل ما نريد. لكن الحرية الأعمق هي القدرة على ألا نفعل كل ما نريد.

أن تكون غاضباً ومع ذلك لا تؤذي. أن تكون حزيناً ومع ذلك لا تهدم. أن تكون قادراً على الضغط على الدواسة ثم تختار ألا تفعل.

هذه ليست قيوداً على الحرية. هذه هي الحرية نفسها.

فالطفل يفعل ما يريد لأنه يريد ما يريده الآن. أما الناضج فيستطيع أن يقول لنفسه: أريد لكن لا ينبغي .

وهناك فرق كامل بين شخص يقود السيارة ، وشخص تقوده رغبته في الهروب.

السيارة تحتاج إلى مقود. والنفس تحتاج إلى مقود أيضاً. وحين يختفي الثاني يصبح الأول مجرد قطعة جلد بين يدين متعبتين.

من أغرب الحجج التي تراود الناس أن الطريق كان خالياً. وكأن خلو الشارع يعني أن القانون خرج في إجازة.

لم يكن هناك أحد ، جميل.

لكن هل يعني ذلك أن الإنسان نفسه لم يكن موجوداً ؟

إن حياة السائق ليست أقل قيمة لأنه كان وحده.

ثم إن الطريق الفارغ لا يبقى فارغاً بالضرورة. سيارة قد تظهر. مركبة قد تتوقف. عامل قد يعبر. إطار قد ينفجر. عطل بسيط قد يتحول عند سرعة هائلة إلى قرار نهائي لا رجعة فيه.

والسرعة العالية لها مشكلة فلسفية أيضاً : تقلل الزمن المتاح للندم.

في الحياة العادية يمكنك أن تقول كلمة قاسية ثم تعتذر. يمكنك أن تغلق الهاتف ثم تعود لتتصل. يمكنك أن تترك عملاً ثم تبحث عن غيره.

لكن هناك أخطاء لا تمنحك فرصة لتعديل الجملة الأخيرة.

والطريق واحد من الأماكن التي يجب أن نتذكر فيها هذه الحقيقة.

عند السرعات المجنونة يصبح المستقبل قصيراً جداً.

جزء من الثانية قد يصبح أكبر من كل الخطط التي رسمتها للسنوات القادمة.

ولهذا فإن الشارع الفارغ ليس مسرحاً للبطولة. هو اختبار للوعي.

فالإنسان المسؤول لا يحتاج إلى جمهور حتى يتصرف بعقل.

في هذه الحكاية ، يمكن أن نضحك من محاولة استمالة الشرطي ومن تفسير المزاج السيئ ومن تسع عشرة مخالفة في ساعة واحدة لكن خلف الضحك سؤال اجتماعي مهم.

لماذا نميل دائماً إلى البحث عن استثناء؟

ربما لأننا نعيش في ثقافة واسعة لا تخص مجتمعاً بعينه نحب فيها أن يكون القانون صارماً على الآخرين رحيماً معنا.

نغضب من السائق المسرع حتى نكون نحن السائق. نطالب بالمساواة حتى نحتاج إلى واسطة. نصفق للشرطي الحازم إلى أن يوقفنا.

عندها يتحول إلى شخص لا يقدّر الظروف

وهذا هو الإنسان في أجمل تناقضاته.

إنه يريد نظاماً بشرط ألا ينطبق عليه في الساعة التي يكون فيها متأخراً. يريد العدالة بشرط أن تسمح لابنه أو صديقه أو لنفسه بمرور

استثنائي. ويريد أن يحترم الجميع القانون ما عدا في ذلك اليوم الذي تكون فيه نفسيته «ليست على ما يرام .

لكن المجتمع لا يصبح آمناً بالنوايا الطيبة. ولا تُدار الطرق بالابتسامات.

ولا يمكن للرادار أن يسأل كل سائق عن طفولته ومشكلاته العاطفية وخلافه الأخير وما إذا كان يشعر بأن الكون لم ينصفه.

وهذا ليس قسوة. إنه ضرورة.

فلو أصبح المزاج السيئ عذراً قانونياً للسرعة لاحتجنا إلى رادار آخر يرصد الحالة النفسية وإلى شرطي ثالث يقرأ الطالع وربما إلى لجنة تقيّم درجة الحزن قبل تحرير المخالفة.

هل كنت حزيناً جداً أم حزيناً قليلاً ؟ هل تجاوز حزنك سرعة 200 كيلومتر ؟ وهل الغضب كان أصلياً أم مجرد ضغط عمل ؟

وبعد سنوات من البيروقراطية العاطفية ربما نصل إلى نتيجة مذهلة: الأفضل أن يلتزم الجميع بالسرعة المحددة ثم يحزنوا بهدوء.

القصة رغم غرابتها تقدم درساً شديد البساطة.

إذا كنت متعباً لا تزد سرعة حياتك. إذا كنت غاضباً لا تعط غضبك محركاً. إذا كنت مشوشاً لا تضع نفسك في موقف يحتاج إلى أعلى درجات التركيز.

هذه ليست فلسفة معقدة.

إنها أشبه بوضع كوب ماء على طاولة : إذا اهتزت يدك لا تركض به.

ومع ذلك نحن نفعل العكس كثيراً. نختلف مع شخص فنقود بسرعة. نتلقى خبراً سيئاً فنخرج إلى الشارع بلا تركيز. نغضب فنرفع الصوت ثم نرفع السرعة ثم نرفع مستوى الخطر.

كأن الإنسان يريد أن يثبت لمشكلته أنه قادر على صناعة مشكلة أكبر منها.

والحقيقة أن معظم الكوارث تبدأ هكذا : شعور صغير لا يجد مكانه الصحيح فيبحث عن مخرج خاطئ.

لعل أكثر ما يثير الابتسام في هذه الحكاية أن الجميع حاول أن يكون إنسانياً بينما كان الجهاز هو الأكثر اتزاناً.

السيدة كانت في مزاج سيئ. ربما حاولت التوسل. ربما فسرت. ربما طلبت الإعفاء.

والشرطي سمع. والإدارة درست الأمر. لكن الرادار كان قد قال كلمته منذ البداية.

لا غضب. لا انتقام. لا إعجاب. لا نقاش طويل.

سرعة : 240. ى تسجيل.

ثم بعد دقائق : سرعة عالية.

تسجيل.

ثم مرة أخرى.

تسجيل.

كأنه موظف مثالي في عصر كثرت فيه المشاعر وقلّ فيه الانضباط.

وهنا تبدو المفارقة الفلسفية ساخرة : نحن البشر نفاخر بأننا كائنات عاقلة ، ثم نحتاج أحياناً إلى جهاز بلا مشاعر ليذكرنا بأن العقل موجود لسبب ما.

الجهاز لا يعرف الرحمة صحيح. لكنه أيضاً لا يعرف المزاج.

لا يستيقظ متعباً فيقرر أن يخطئ. لا يتشاجر مع زوجته فيضاعف سرعة السيارات. لا يشعر بالغيرة من سيارة أجمل. ولا يظن أن وجه السائق جميل فيخفض الرقم احتراماً للجمال.

إنه ببساطة يقوم بعمله.

وربما نحتاج نحن أحياناً إلى هذه البساطة.

في النهاية ، ليست القضية امرأة جميلة ولا سيارة فاخرة ولا شارعاً واسعاً ولا حتى تسع عشرة مخالفة.

القضية أقدم من كل ذلك.

إنها حكاية الإنسان حين يظن أن الهروب حركة.

وحين يعتقد أن زيادة السرعة تعني زيادة المسافة بينه وبين ألمه. وحين يحاول أن يفاوض الواقع بابتسامة أو بمكانة أو بجمال أو بعذر نفسي.

لكن هناك حقائق بسيطة لا تتفاوض. السرعة لها ثمن. والخطأ له أثر.

والقانون لكي يكون قانوناً لا ينبغي أن يضعف أمام الوجه الجميل ولا أمام الحجة اللطيفة.

أما نحن فربما علينا أن نتعلم درساً أكثر هدوءاً.

حين تكون النفس متعبة لا تجعل السيارة تعبر عنها. حين تكون غاضباً توقف قليلاً. حين تشعر أن العالم يضغط عليك لا تضغط أنت على دواسة الوقود.

خذ نفساً. قف جانباً. اشرب ماءً. اتصل بصديق.

اذهب إلى المكان الذي تريد الوصول إليه لكن حاول أن تصل إليه حياً.

فليس هناك بطولة في أن تسبق الجميع إلى الإشارة التالية.

ولا حكمة في أن تحاول الهروب من نفسك بسرعة 240 كيلومتراً في الساعة.

لأنك مهما أسرعت ستصل إلى المكان نفسه ، وأنت تحمل الشخص نفسه.

أنت.

والإنسان في النهاية لا يحتاج دائماً إلى سيارة أسرع.

أحياناً يحتاج فقط إلى عقل يطلب من قدمه أن ترفع قليلاً عن الدواسة.

أما الجميلات فلهن كل الحق في أن يكن جميلات. والرجال لهم كل الحق في أن يكونوا وسيمين. والابتسامة تظل شيئاً رائعاً.

لكن للأسف الشديد أو لحسن حظ البشرية لا توجد حتى الآن مخالفة تُلغى لأن السائق «كان جميلاً جداً . والرادار ذلك الكائن المعدني الجاف لا يزال يردد فلسفته الوحيدة : »**الجمال جميل... لكن السرعة مخالفة**

حين يحاول الإنسان التفاوض مع الإشارة الحمراء

هناك لحظات في حياة الإنسان يكتشف فيها فجأة ومن دون أي إعداد نفسي أن عقله الذي كان يملأ الدنيا ثقةً وخططًا وعباراتٍ جاهزة ليس سوى موظف صغير مرتبك يعمل في قسم الطوارئ.

ومن هذه اللحظات تلك اللحظة المقدسة التي تضيء فيها الإشارة باللون الأحمر بينما يكون الإنسان قد اتخذ قبلها بثانية واحدة قرارًا فلسفيًا عظيمًا مفاده أن الوقت أثمن من أن يُهدر في انتظار الألوان.

فيضغط على دواسة الوقود.

ثم بعد عدة أمتار يكتشف أن هناك رجلًا يرتدي زيًا رسميًا يقف إلى جوار الطريق وأن القانون على عكس بعض الأصدقاء لا ينسى بسهولة.

وهنا تبدأ واحدة من أقدم المسرحيات الإنسانية : **مسرحية التفاوض بعد فوات الأوان**.

فما إن يشير الشرطي إلى السيارة حتى يتغير الإنسان. تختفي عنه شخصيته الأصلية ويظهر بدلًا منها محامٍ وفيلسوف وخطيب مفوّه وممثل مسرحي وضحية اجتماعية وأب عطوف ومواطن صالح بل وربما خبير في العلاقات الدولية وكل ذلك خلال أقل من ثلاثين ثانية.

كان الرجل قبل دقائق يقود بثقة قائد جيش في معركة مصيرية. أما الآن فهو ينزل زجاج السيارة ببطء ويبتسم تلك الابتسامة التي لا يعرف الإنسان لماذا يحتفظ بها إلا لمواجهة المصائب.

قال الشرطي : رخصتك لو سمحت. لقد تجاوزت الإشارة.

وكان يمكن للقصة أن تنتهي هنا.

يمكن للرجل أن يخرج رخصته ويستمع إلى ما يقوله الشرطي ويتحمل نتيجة فعل بسيط وواضح : لقد تجاوز الإشارة.

لكن الإنسان لا يحب القصص القصيرة.

الإنسان كائن يؤمن في أعماقه بأن كل مشكلة قابلة للحل إذا امتلك الكلمات المناسبة.

لذلك ابتسم المواطن ابتسامة واسعة وقال : أكيد يا حضرة الضابط. لكن قبل أن نبدأ بالإجراءات لماذا لا نتحدث قليلًا كأشخاص ناضجين وعقلاء ؟

نظر الشرطي إليه.

ربما كان قد سمع هذه الجملة من قبل. وربما كان يعرف أن عبارة : «دعنا نتحدث بعقلانية» لا تأتي عادةً إلا بعد أن يفعل أحدهم شيئًا غير عقلاني تمامًا.

قال الشرطي : تفضل.

وهنا شعر المواطن بأن الباب قد فُتح.

وهذه أول مشكلة في التفاوض البشري : أحيانًا تظن أن الطرف الآخر وافق على الدخول في مفاوضات بينما هو في الحقيقة ينتظر فقط أن تنتهي من الكلام.

قال المواطن وقد استقام في مقعده كأنه يستعد لإلقاء خطاب أمام الأمم المتحدة : أولًا هل تعتبر نفسك شخصًا متسامحًا ؟

توقف الشرطي لحظة.

كان السؤال غريبًا بعض الشيء. فهو لم يوقف الرجل ليسأله عن مفهوم الرحمة في الحضارات القديمة ولا عن أثر التسامح في بناء المجتمعات. لقد أوقفه لأنه تجاوز إشارة حمراء.

ومع ذلك قال : أحيانًا.

ابتسم المواطن ابتسامة المنتصر.

ففي ذهنه كانت كلمة «أحيانًا» ثغرة قانونية بحجم باب المدينة.

قال بسرعة : ممتاز. وأنا أعتبر نفسي شخصًا تعلّم درسًا مهمًا اليوم. إذن أنت مارست التسامح وأنا حصلت على الدرس وكلنا استفدنا. أليس كذلك ؟

وهنا تظهر عبقرية العقل البشري في اختراع المعادلات التي لا علاقة لها بالرياضيات ولا بالقانون ولا بالواقع.

فالرجل لم ينكر المخالفة ولم يقدم تفسيرًا منطقيًا لها ولم يحاول حتى أن يقول إن الإشارة كانت معطلة أو إن الطريق كان خاليًا. لقد اختصر كل شيء في فلسفة بسيطة تقول : **إذا ندمتُ فلماذا يجب أن أدفع؟**

وهي فلسفة شائعة جدًا رغم أنها لو طُبقت على الحياة كلها لتحولت البشرية إلى مدرسة كبيرة يعتذر فيها الجميع بعد الامتحان ويطالبون بالنجاح لأنهم «تعلموا من التجربة .

قال الشرطي : والغرامة ؟

هنا تغيرت ملامح المواطن قليلًا.

فبعض الكلمات قادرة على إعادة الإنسان من عالم الفلسفة إلى الأرض بسرعة مذهلة.

قال : الغرامة مجرد تفاصيل إدارية وأنا رجل أكره التفاصيل.

يا لها من حجة جميلة.

وكأن المشكلة ليست أنه خالف القانون بل أن القانون أصر بكل وقاحة على إضافة التفاصيل.

بعض الناس يحبون المبادئ الكبرى ما دامت المبادئ لا تطلب توقيعًا ولا رسومًا ولا استمارة ولا رقمًا مكتوبًا في أسفل الورقة.

إنهم يحبون العدالة في الخطب لكنهم يفضلون المرونة عندما تقف العدالة بجوار نافذة السيارة وتقول: «الرخصة لو سمحت " .

كرر الشرطي بنبرة أكثر هدوءًا : الرخصة.

وهنا أدرك المواطن أن الخطة الأولى لم تحقق النجاح المطلوب.

فانتقل فورًا إلى الخطة الثانية.

أخرج محفظته. لكن بدلًا من الرخصة أخرج صورة عائلية.

رفع الصورة أمام الشرطي وقال : انظر يا حضرة الضابط. هؤلاء ينتظرونني في البيت.

نظر الشرطي إلى الصورة ثم إلى الرجل ثم عاد ببصره إلى الطريق وكأنه يحاول أن يتذكر في أي مادة من مواد المرور أصبحت الصور العائلية وسيلة رسمية لإلغاء المخالفات.

قال المواطن وقد بدأ صوته يكتسب نبرة درامية : إذا أخذت رخصتي من سيشرح لهم أن والدهم حاول التفاوض وفشل ؟

قال الشرطي : أنا فقط أكتب المخالفة.

لكن المواطن لم يكن مستعدًا لقبول هذه الإجابة.

لأن الإنسان عندما يقرر تحويل خطأه إلى قصة إنسانية مؤثرة لا يرضيه أن يرد عليه أحد بلغة الإجراءات.

هو يريد من العالم أن يتفاعل مع السيناريو الذي كتبه في رأسه.

وهنا تكمن مفارقة اجتماعية طريفة : كثير من الناس لا يطلبون استثناءً لأنهم يعتقدون أنهم أبرياء بل لأنهم يعتقدون أن قصتهم أكثر أهمية من القاعدة.

فالقاعدة في نظرهم شيء عام وممل ومكتوب للجميع. أما هم فلديهم ظروف. ودائمًا دائمًا لدى الإنسان ظروف.

حتى الشخص الذي يقف أمام إشارة حمراء بعد أن تجاوزها يمكنه أن يكتشف في لحظة واحدة أن حياته كلها سلسلة من الظروف المعقدة التي جعلت عبور الإشارة أمرًا شبه قدري.

قال المواطن : طيب دعنا نفكر بطريقة عملية. ماذا لو عملنا عرضًا خاصًا؟

رفع الشرطي حاجبه.

تابع الرجل : أنت تتغاضى عن المخالفة اليوم وأنا أعدك ألا أفعلها مرة أخرى هذا الأسبوع.

صمت الشرطي.

قال : هذا الأسبوع فقط ؟

تنهد المواطن وقال : يا حضرة الضابط يجب أن نكون واقعيين في الوعود.

وهنا رغم كل شيء كاد الشرطي يضحك. لأن المواطن في لحظة صدق نادرة اعترف بالحقيقة التي يهرب منها الجميع : أن الإنسان لا يريد دائمًا أن يتغير بل يريد فقط أن ينجو من نتيجة سلوكه الحالي.

إنه مستعد للتوبة بشرط أن تكون توبة قصيرة المدى. مستعد للإصلاح بشرط ألا يؤثر ذلك في خططه المستقبلية. مستعد لأن يصبح مواطنًا نموذجيًا من الساعة الخامسة حتى نهاية الأسبوع فقط.

وهذا نموذج اجتماعي مألوف أكثر مما نحب الاعتراف به.

نحن نتفاوض مع الحمية الغذائية بعد قطعة الكعك. ونتفاوض مع المنبه بعد أن نطفئه. ونتفاوض مع الوقت بعد أن نضيعه. ونتفاوض مع الطبيب بعد أن نهمل أنفسنا. ونتفاوض مع الحقيقة بعد أن تصبح واضحة تمامًا.

والغريب أننا نفعل ذلك بثقة مدهشة كأن الكون نفسه مؤسسة يمكن إقناع موظف الاستقبال فيها بأن يمرر المعاملة هذه المرة فقط.

قال الشرطي للمرة الثالثة : الرخصة.

هنا شعر المواطن أن الوقت قد حان للخطة الأخيرة.

فقال بصوت يحمل من الإخلاص ما يكفي لإقناع لجنة تحكيم في برنامج مواهب : حسنًا. هل تقبل باعتذار صادق جدًا ؟

قال الشرطي : لا.

توقف الرجل لحظة.

ثم قال : اعتذار صادق جدًا مع رقصة ؟

لا.

رقصة قصيرة ؟

الرخصة !

وهنا انتهت المفاوضات. ليس لأن المواطن اقتنع بالقانون. بل لأن الشرطي بعد رحلة طويلة بين الفلسفة والأسرة والعروض الخاصة والرقص عاد به إلى الكلمة الأولى التي كان يطلبها منذ البداية.

الرخصة.

وهذه ربما هي أكثر لحظات القصة عمقًا.

فالواقع في النهاية لا يكره كلامنا ولا يتأثر كثيرًا بطوله ولا يشعر بالملل من حججنا.

يمكنك أن تشرح له ألف مرة لماذا كنت مضطرًا. يمكنك أن تروي طفولتك كاملة. يمكنك أن تقدم اعتذارًا أدبيًا من خمس صفحات. يمكنك أن ترقص إذا كان لديك ما يكفي من الشجاعة وقليل من الإحساس بالكرامة.

لكن الإشارة التي تجاوزتها ستظل خلفك.

والفعل الذي حدث لن يختفي لأنك أصبحت أكثر بلاغة في وصفه.

أخرج المواطن رخصته أخيرًا وسلمها إلى الشرطي باستسلام رجل اكتشف أن خصمه لا يتأثر بالشعر.

ثم قال : كنت أعرف أن الخطة الأولى كانت أفضل.

نظر إليه الشرطي.

قال المواطن : كان يجب أن أقول إن السيارة تقود نفسها.

قال الشرطي : وهل كانت تقود نفسها ؟

تنهد الرجل وقال : للأسف لا. وإلا كنت سأشتكي عليها رسميًا.

ابتسم الشرطي.

وهنا في هذه الجملة الأخيرة ظهرت واحدة من أكثر الصفات البشرية طرافة :**الرغبة الدائمة في العثور على شخص آخر يتحمل المسؤولية**.

فالإنسان قد يضغط بقدمه على دواسة الوقود وينظر بعينيه إلى الطريق ويتخذ القرار بعقله ثم يقضي نصف ساعة يبحث عن تفسير يثبت أن ما حدث لا علاقة له به شخصيًا.

السيارة. الطريق. الظروف. الضغط النفسي. الزحام. الحظ. الطقس. اليوم الطويل.

أو ربما إذا ضاقت الخيارات مؤامرة كونية صغيرة.

المهم ألا نصل إلى الجملة البسيطة التي تبدو رغم سهولتها ثقيلة على النفس : **نعم لقد أخطأت**

وهذه الجملة في الحقيقة أصعب بكثير من أي خطاب تفاوضي. لأن التفاوض يمنح الإنسان فرصة ليبدو ذكيًا. أما الاعتراف فيطلب منه أن يكون صادقًا.

وبين الذكاء الذي يستعرض نفسه والصدق الذي يتواضع غالبًا ما يختار الإنسان الأول.

غادر المواطن المكان بعد انتهاء الإجراءات وهو يهز رأسه كمن خرج من مفاوضات دولية شاقة.

ربما شعر أن الشرطي كان خصمًا عنيدًا. وربما قرر أن المشكلة ليست في خطته بل في أن الطرف الآخر لم يكن منفتحًا على الأفكار الجديدة. وربما بدأ بالفعل في إعداد خطة للمرة القادمة.

خطة تتضمن عذرًا أكثر إقناعًا. قصة أكثر تأثيرًا. صورة عائلية أكبر. وربما رقصة محسّنة.

لكنه نسي الحقيقة الوحيدة التي لم يحتج إليها كل هذا الجهد : أن أفضل خطة تفاوض مع مخالفة واضحة هي ألا ترتكبها.

وهذه بالطبع فكرة بسيطة جدًا. ولهذا لا يحبها البشر.

فنحن لا نحب الحلول البسيطة عندما تكون المسؤولية جزءًا منها. نفضل الخطط المعقدة والمقدمات الطويلة والمفاوضات والوساطات والتحليلات النفسية وربما تشكيل لجنة للتحقيق في سبب تجاوزنا للإشارة.

كل شيء أفضل من أن نعترف بأن الإشارة كانت حمراء وأننا رأيناها وأننا ضغطنا على الوقود رغم ذلك.

في النهاية لم تكن قصة المواطن مع الشرطي مجرد حكاية عن مخالفة مرور. كانت حكاية صغيرة عن الإنسان نفسه.

عن ذلك الكائن العجيب الذي يمكنه أن يحول أبسط خطأ إلى قضية فلسفية وأن يستخدم المنطق للهروب من المنطق وأن يستدعي العاطفة عندما تفشل الحجة وأن يستدعي الفكاهة عندما تفشل العاطفة ثم يستدعي الرقص عندما يفشل كل شيء آخر.

إننا نفاوض الحياة كثيرًا. نفاوض الزمن ونفاوض النتائج ونفاوض الآخرين ونفاوض ضمائرنا.

لكن هناك لحظات يقف فيها الواقع أمامنا هادئًا رسميًا لا يرفع صوته ولا يدخل في جدال طويل ويقول الجملة نفسها التي لا نريد سماعها : **الرخصة لو سمحت.**

وفي تلك اللحظة تسقط الخطب. وتنتهي العروض. وتعود الصور العائلية إلى المحفظة. وتتوقف الموسيقى قبل أن تبدأ الرقصة.

ولا يبقى أمام الإنسان إلا أن يمد يده ويسلّم ما لديه ثم يمضي وهو يعد نفسه بكل جدية لا تخلو من الطرافة أن يكون في المرة القادمة أكثر استعدادًا.

ليس لتجنب المخالفة. بل لإعداد خطة تفاوض أفضل بعدها.

وهكذا يظل الإنسان كائنًا عجيبًا : يتعلم الدرس بعد الخطأ ثم ينساه قبل الإشارة التالية ثم يتوقف أمام الشرطي ويكتشف من جديد أن الفلسفة جميلة والتسامح فضيلة والاعتذار راقٍ والرقص فن نبيل...

لكن بعض الإشارات مهما أطلنا الحديث عنها تظل حمراء.